# الوظيفة التخصيصيّة

## مفهومها وأبعادها ودرجاتها

The Customization Function

Its concept, dimensions and degrees


إعداد الدكتورة

**نـور وليـد طويـل**

Noor Walid Taweel

**دكتوراة في قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب**

**جامعة الملك سعود بالرياض – المملكة العربية السعودية**

Nour.w.t@gmail.com

# الوظيفة التخصيصيّة مفهومها وأبعادها ودرجاتها

**نـور وليـد طويـل**
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية
**البريد الالكتروني**: Nour.w.t@gmail.com

**الملخص:**
إنّ الوظيفة الأساسية لأي لغة بشرية هي الإبلاغ والتواصل، ولا يمكن تصوّر هذه الوظيفة دون معنى، إذ هو المحور الأساس الذي تدور حوله اللغة، وينقسم هذا المعنى إلى معنى وظيفي ومعنى معجمي ومعنى سياقي، وكل واحد من هذه المعاني يسهم في تجلية الغرض من النص، ويتشكل المعنى الوظيفي من عدد من المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والتركيبية، وكل واحد من هذه المستويات يشتمل على عناصر عدة تتضافر في تأدية الوظيفة اللغوية.

ومن هنا فقد رأيت أنْ أتعمقَ في دراسة إحدى هذه العلاقات ومعرفة أثرها في الدلالة، ووجدت أنّ التخصيصَ من أثرى هذه العلاقات وأوسعها، فسعيت لتوضيح أثره في بحثي هذا، وقصرته على ما كان مُخصِّصًا للحدث المتضمن لعلاقة الإسناد.

وقد تحدثت فيه عن مفهوم التخصيص، ثم بينت أبعاد الوظيفة التخصيصيّة، وتحدثت عن المعاني المستفادة من تخصيص الحدث، وبينت ما يخرج عن تخصيص الحدث من مخصِّصات، ثم بينت درجات التخصيص، وتحدثت عن تعدد المخصِّصات، والتَّخْصِيص ضد التعميم، وهو التفرّد بالشَّيء مما لا تُشاركه فيه الجُمْلةُ، والمخصِّص اسم فاعل لـ (خصَّص) من المصدر (التخصيص)، وقد ورد معنى التخصيص عند علماء الأصول والنحو والبلاغة، وورد عندهم مصطلحات مشابهة لذلك، من نحو: الخاص، والخصوص، والاختصاص، والخصوصية، والتقييد، والمقيد، والانفراد.

**الكلمات المفتاحيّة:** التخصيص، المخصصات، القرائن، الوظيفة، الحدث، التواصل، المعنى.

**The customization function, its concept, dimensions and degrees**

**Noor Walid Taweel**
**Department of Arabic Language and Literature، College of Arts, King Saud University in Riyadh، Kingdom of Saudi Arabia**
**E-mail: Nour.w.t@gmail.com**

**Abstract:**

**The basic function of any human language is to inform and communicate, and this function cannot be imagined without meaning, as it is the main axis around which the language revolves, and this meaning is divided into functional meaning, lexical meaning and contextual meaning, and each of these meanings contributes to clarifying the purpose of the text The functional meaning is formed from a number of linguistic levels: phonetic, morphological and structural, and each of these levels includes several elements that combine to perform the linguistic function.**

**In this research paper I talked about the concept of customization, then I explained the dimensions of the customization function, and I talked about the meanings learned from the customization of the event, and what comes out of the customization of the event in terms of customization, then I showed the degrees of customization, and I talked about the multiplicity of customization, and customization against generalization, which is the uniqueness of something that you do not share in the sentence, and the customizer is a noun agent from (customize) from the infinitive (customization). The meaning of customization has been mentioned by scholars**

**of origins, grammar and rhetoric, and they have similar terms to that, such as: private, particular, specialization, privacy, restriction, restricted, and singularity.**

**Keywords: customization, allocations, clues, function, event, communication, meaning.**

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنّ الوظيفة الأساسية لأي لغة بشرية هي الإبلاغ والتواصل، ولا يمكن تصوّر هذه الوظيفة دون معنى، إذ هو المحور الأساس الذي تدور حوله اللغة، وينقسم هذا المعنى إلى معنى وظيفي ومعنى معجمي ومعنى سياقي، وكل واحد من هذه المعاني يسهم في تجلية الغرض من النص، ويتشكل المعنى الوظيفي من عدد من المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والتركيبية، وكل واحد من هذه المستويات يشتمل على عناصر عدة تتضافر في تأدية الوظيفة اللغوية.

فالمستوى التركيبي – مثلًا – ينبني على أسس عدّة منها معاني الجمل أو الأساليب، ومعاني الأبواب النحوية، ومجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبيها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد وعلاقة التخصيص وعلاقة النسبة وعلاقة التبعية، وغير ذلك.

وهذه العلاقات هي قرائن معنوية على الأبواب النحوية، كالفاعل والمفعول به والتمييز والحال والصفة والبدل، وغيرها.

ومن هنا فقد رأيت أنْ أتعمقَ في دراسة إحدى هذه العلاقات ومعرفة أثرها في الدلالة، ووجدت أنّ التخصيصَ من أثرى هذه العلاقات وأوسعها، فسعيت لتوضيح أثره في بحثي هذا، وسأقصر هذا البحث على ما كان مُخصِّصًا للحدث المتضمن لعلاقة الإسناد.

وينطلق البحث من فرضية أن مخصّصات الحدث ترد في الجملة وفق سياقاتها المختلفة لبيان مقصديّة قائل النص وأغراضه التي يريد إيصالها لمخاطبه، كما يفترض أنّ لها وظائف دلاليّة من حيث المعنى تؤديها استنادًا إلى سياق النص، وهذه الوظائف تعمل على تحديد المعنى أو بيانه، مما يسهم في وصول المعنى المراد من التراكيب، ومن هنا فإنه يطرح عددًا من التساؤلات

تساعده على تلمس طريقه، منها:

- ما أنواع المخصصات في الجملة العربية؟
- ما أثر تعدد المخصصات في الجملة، تركيبًا أو دلالة؟
- ما أثر المخصصات وموقعيتها في الجملة على المعنى توضيحًا وتحديدًا؟

ولذا فإن هذا البحث يهدف إلى إجلاء عدد من الجوانب، من أبرزها:

- توضيح معنى التخصيص، وأنواعه، وأشكاله، ووظائفه.
- توضيح أنواع مخصصات الحدث في العربية.
- الوقوف على أثر توالي المخصصات في الجملة العربية، ومناقشة ذلك.

واعتمد بحثي المنهج الوصفي؛ وقد تحدثت فيه عن مفهوم التخصيص، ثم بينت أبعاد الوظيفة التخصيصيّة، وتحدثت عن المعاني المستفادة من تخصيص الحدث، وبينت ما يخرج عن تخصيص الحدث من مخصِّصات، ثم بينت درجات التخصيص، وتحدثت عن تعدد المخصِّصات، ثم ختمت بحثي بخاتمة بينت فيها أبرز ما توصلت إليه من قضايا.

## التمهيد: مفهوم التخصيص

الخاصّ والخُصوص والاختصاص والخصوصية والتَّخصيص والمُخصِّصات، ألفاظٌ من مادة لغويّة واحدة ورد تفسيرها في معاجم اللغة، فبينوا معنى كلّ واحدة منها بحسب بِنيتها الصرفيّة واستعمالاتها اللغويّة عن العرب.

وقد جُعلت مصطلحًا أو مفهومًا في العلوم اللغويّة والشرعية، تؤسِّس لظواهر ترد في هذه العلوم، وتختلف في معناها العام بين علمٍ وآخر، فقد ورد (التخصيص) عند علماء الأصول والنحو والبلاغة، وورد عندهم مصطلحات أخرى كالخاص، والخصوص، والاختصاص، والخصوصية.

كما وردت عند علماء اللغة في العصر الحديث، ومن أبرزهم تمام حسّان في نظرية القرائن، وقد كان لكلّ علمٍ من هذه العلوم مُراد خاصّ به بحسب

مقتضيات سياقات هذا العلم وأدواته التي تأسَّس عليها.

وقد استخدم لفظ (التقييد) مع كثيرٍ من أبواب التخصيص وغيرها، مما يدلّ على وجود أوجه التقاء وافتراق بينها وبين مصطلح (التخصيص).

وفيما يأتي عرضٌ لذلك.

## التخصيص لغة:

(التَّخْصِيص) مصدر (خَصَّص)، وهو ضد التعميم [١]، وهو التفرّد بالشَّيء مما لا تُشاركه فيه الجُمْلةُ [٢]، ومعاني مادة (خصص) تدور حول التفرّد، وعدم التعميم. قال ابن فارس: « الخاء والصاد أصلٌ مطرد منقاس، وهو يدلّ على الفُرْجة والثُّلْمة » [٣]. وقال: « ومن الباب خَصَصْت فلانًا بشيءٍ خَصوصيَّة، بفتح الخاء، وهو القياس، لأنه إذا أفرد واحدٌ فقد أوقع فُرْجةً بينه وبينَ غيره، والعموم بخلاف ذلك » [٤].

## التخصيص عند النحويين:

لم يعقد النحويون بابًا مستقلًا لـ (التخصيص، أو الخاص، أو الخصوص)، وعقدوا بابًا سمّوه بـ (باب الاختصاص)، وهو قسم من أقسام التخصيص، وقد ورد لفظ (التخصيص) في أثناء الأبواب النحوية، وكانوا يَعْنون به: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات [٥].

ومن أوائل [٦] من وَرَد عنده لفظ (التخصيص) هو سيبويه، حيث قال: «

---

(١) انظر **الفيروزابادي**، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط** (خصص) ٢: ٢٩٨.

(٢) انظر الزبيدي، محمد: **تاج العروس** (خصص) ١٧: ٥٥٥.

(٣) ابن فارس، أحمد: **مقاييس اللغة** (خص) ٢: ١٥٢.

(٤) ابن فارس، أحمد: **مقاييس اللغة** (خص) ٢: ١٥٣.

(٥) انظر يعقوب، إميل: **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**: ١١٢.

(٦) ما ذهب إليه بعض الباحثين بعدم ورود مصطلح (التخصيص) عند النحويين، مردود بما بينته. انظر خليل، محمد محمود عوض الله: **أثر الدراسة النحوية في دلالة التخصيص المتصل عند الأصوليين**.

ومثل ذلك: (هلا، ولولا، وألا) ألزموهنّ (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل، حيث دخل فيهنّ معنى التخصيص » [١]. وهنا إشارة واضحة من سيبويه إلى التخصيص، وأثره على دلالة التركيب.

كما ورد عند ابن جني في الخصائص في عدد من المواضع [٢]، ومنها قوله: «... ومن ذلك امتناعهم من إلحاق (مِنْ) بـ (أفعل) إذا عرّفته باللام، نحو: الأحسن منه، والأطول منه. وذلك أنّ (مِنْ) – لعمري – تُكْسِبُ ما يتصل به من (أفعل) هذا تخصيصًا ما، ألا تراك لو قلت: (دخلت البصرة فرأيت أفضلَ من ابن سيرين) لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن رضي الله عنه، فبمِنْ ما صحَّت لك هذه الفائدة، وإذا قُلتَ: الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك، فقد استوعَبَتِ اللامُ من التَّعريف أكثر مما تُفيده (مِنْ) من حصتها من التَّخصيص، فكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكمُوا به من قوة التعريف إلا الاعتراف بضعفه، إذا هم أتبعوه من الدالة على حاجته إليها، وإلى قدر ما تفيده من التخصيص المفاد منه » [٣].

نجد في قول ابن جني تصريحًا للدور الوظيفي للتخصيص مع بيان الفروق الدلاليّة للمُخصِّصات، ودرجاتها من حيث القوّة والضعف، كما ميّز بين التعريف والتَّخصيص، حيثّ عدّ التخصيص درجة ضعيفة من درجات التعريف.

كما ورد هذا المصطلح كثيرًا في باب الإضافة، وباب الصفة، إذ عدوا ذلك من أبرز أغراض مجيئهما في الجملة ؛ إذ غاية التخصيص أن تكون الفائدة أتمّ، لأن المعنى كلما ازداد خصوصًا ازداد إتمامًا للفائدة [٤].

---

(١) الكتاب ٣: ١١٥.

(٢) عقد ابن جني في **الخصائص** ١: ١٤٤ – ١٦٣ بابًا سماه (تخصيص العلل) وتحدث فيه عن تخلف الحكم مع وجود العلة، وما في هذا الباب يتعلق بالشواذ، كقصر الممدود ومد المقصور وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص** ٣: ٢٣٣ – ٢٣٤.

(٤) انظر ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **سر صناعة الإعراب** ١: ٣٤، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١: ٣٨٨، ٣٩١. والوراق، محمد بن عبد الله: **علل**

كما ورد عند ابن جني في الحديث عن حرف النداء، قال: « و (يا) تُحْدث في الاسم ضربًا من التخصيص... » [١]. وورد التخصيص في باب التوكيد أيضًا، إذ قال ابن الأنباري: فالتوكيد يدل على التخصيص والتعيين... [٢]. وورد عند ابن يعيش في باب الاستثناء، فقال: « فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيصُ صفة عامّة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء » [٣]. وورد عند الأزهري في باب الحال، قال: «... الغرض من الحالِ تخصيصُ وقوعِ مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال » [٤].

## التخصيص عند البلاغيين:

لعلّ (التخصيص) من حيث وظيفتُهُ في الجملة ألصق بالمادة البلاغيّة من غيرها من العلوم اللغويّة، غير أنّ البلاغيين – كالنحويين – لم يَعْقدُوا للتخصيص بابًا مستقلًّا لتوضيح معناه ووظيفته في الجملة، بل ورد (التخصيص) كذلك في أثناء الأبواب البلاغيّة.

وأبرزُ باب ورد فيه (التخصيص) بابُ أحوال المسند إليه والمسند، ومن تتبعي لوروده في كتب البلاغة وجدت أنه ورد على ثلاثة معانٍ، هي: التعيين، والحصر، والتقييد.

فمن وروده **للتعيين** ما ذكره القزويني عن السكاكي في أسباب ذكر المسند إليه حيث قال: « وإمّا لكون الخبر عامًّا بالنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد

---

=

**النحو**: ٣٨٠، والأزهري: خالد بن عبد الله: **التصريح بمضمون التوضيح**، ١: ٦٧٧، والسيوطي، عبد الرحمن: **همع الهوامع** ٢: ٥٠٣، ٣: ١٥٢.

(١) ابن جني، عثمان: **اللمع في العربية**: ١١٢.

(٢) انظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ٢: ٤٥٥.

(٣) ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصَّل** ٢: ٧٦.

(٤) الأزهري، خالد: **التصريح بمضمون التوضيح** ١: ٦١٠.

تخصيصه بمعيّن، كقولك: (زيدٌ جاء وعمرٌو ذهب وخالدٌ في الدار) ». فالمراد بما قاله السكاكي (تخصيصه بمعيّن)، أي: تعيين المجيْء لـ (زيد)، والذهاب لـ (عمرو) ووجود (خالد) في الدار ؛ فالخبر كما قال السكاكي عام عُيِّن في مثل السياق بزيد وعمرو وخالد [١].

ومن وروده **للحصر** قول القزويني: « وأما توسط الفَصْل بينه وبين المسند فلتخصّصه به، كقولك: زيدٌ هو المنطلق، أو هو أفضلُ من عمرو، أو هو خيرٌ منه، أو هو يذهب » [٢]. فقد عَنى القزويني بالتخصيص هنا الحصر[٣].

أما وروده **للتقييد** فمنه ما ورد في باب أحوال المسند من تخصيص المسند بالإضافة أو بالوصف [٤]. وما ورد أيضًا من النصّ على تقييد الفعل بمفعولٍ ونحوه، مثل: « ضربتُ ضربًا شديدًا، وضربتُ زيدًا، وضربتُ يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربتُ تأديبًا، وضربت بالسوط، وجلستُ والسَّارية، وجاء زيدٌ راكبًا، وطاب زيدٌ نفسًا، وما ضَرب إلا زيدًا، وما ضربْتُ إلا زيدًا » [٥].

وهكذا نجد أنّ باب أحوال المسند إليه والمسند هو أكثر بابٍ ورد فيه التخصيص عند البلاغيين، وكانت معانيه البلاغيّة تدور حول ثلاثة معانٍ هي: التعيين، والحصر، والتقييد.

## التخصيص عند اللغويين المحدثين:

لم يكنْ ورود (التخصيص) عند علماء اللغة المحدثين يخرج عما يُفيده هذا اللفظ من معنى لُغويّ، وهو التفرّد بالشَّيء مما لا تُشاركه فيه الجُمْلةُ، أي: ضد التعميم.

---

(١) القزويني، محمد بن عبد الرحمن: **الإيضاح في علوم البلاغة**: ٤١.
(٢) القزويني، محمد: **الإيضاح في علوم البلاغة**: ٥٤.
(٣) الصعيدي، عبد المتعال: **بغية الإيضاح** ١: ٨٨.
(٤) القزويني، محمد: **الإيضاح في علوم البلاغة**: ٨٥.
(٥) القزويني، محمد: **الإيضاح في علوم البلاغة**: ٧٩.

وأوّل من استخدمه مُصْطلحًا [1] دالًّا على مفهومٍ محدّد هو تمام حسّان في نظرية القرائن، التي أقامها على فكرة التعليق أو العلاقات السياقيّة، التي انبنى عليها الفكر النحوي، وقد استلهمها من الجرجاني، ومقتفيًا أثر أستاذه فيرث، الذي أقام نظريته على فكرة السياق [2].

ومن هنا فإنّ تمام حسان يرى بناء على دراسة عميقة في عناصر النظام النحوي أنّ المعنى النحوي لا يفسره الإعرابُ وحدَهُ؛ لأنّ الإعرابَ قرينةٌ لفظيّةٌ من مجموعة من القرائن التي تتضافر لتوضيح المعنى.

كما يرى أنّ ما يحدد المعنى مجموعة من القرائن المادية والعقلية وقرائن التعليق، وقرائن التعليق هي نوعان: مقالية وحاليّة، فالقرائن الحالية تخص المقام وعناصره الاجتماعية والثقافية، أما المقاليّة فهي نوعان: الأول: قرائن معنويّة: وهي معاني النحو أو العلاقات السياقيّة، والقرائن المعنويّة هي: قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، وقرينة النسبة، وقرينة التبعيّة، وقرينة المخالفة.

الثاني: قرائن لفظية: وهي ما يقدمُهُ علماء الأصوات والصرف للنحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة. والقرائن اللفظية هي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم.

إذن فالتخصيص إحدى القرائن المعنويّة، وهي قرينة سياقية كُبرى يتفرع عنها قرائن معنويّة أخصّ منها، وهي على النحو الآتي: التعدية، والغائية، والمعيّة،

---

(١) عرف علي الجرجاني المصطلح بقوله: « اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول » **التعريفات**، ص: ٢٧، وعرفه أبو البقاء الكفوي بقوله: « هو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد » **الكليات**، ص: ١٢٩، وعرّفه عبد الرحمن بو درع بقوله: « لغةٌ نظريةٌ تُظلّها شِرعة نظريّة، تحولها من كلمات مفردة إلى أقوال نظرية مترابطة ودالّة تسوّغ وجودها واستعمالها ». **الأسس المعرفيّة للغويات العربية**، ص: ١٠٦، ولتعريف الحد والتعريف والمصطلح انظر استيتيّة، سمير شريف: **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**، ص: ٣٠١ – ٣٠٩.

(٢) بسندي، خالد: **نظرية القرائن في التحليل اللغوي**: ٢٨٧، وبسندي، خالد: **دراسات في المصطلح اللغوي**: ١٢٨.

والظرفيّة، والتحديد والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والمخالفة.

وسُمِّيت قرينة التخصيص بذلك لما لوحِظ من أنّ كلّ ما تفرع عنها من القرائن المعنويّة قيود على علاقة الإسناد، فكل واحد منها يعبر عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الوصف [١].

ومن هنا فإن (القرائن) وكل ما يندرجُ تحتها من قرائن فرعيّة، يُعدّ مصطلحًا مُكتملًا دالًّا على ما يدخل فيها وما يخرجُ منها، و(التخصيص) بهذا الوضع يُعَدُّ مصطلحًا لقرينة كبرى من القرائن المعنويّة، يندرج تحته كل ما كان قيدًا على (علاقة الإسناد)، وتكون بذلك قد خرجت من معناها اللغوي العام الدالّ على التفرد وعدم التعميم إلى معناها الاصطلاحي وهو (تقييد علاقة الإسناد).

وقد خَلَط كثيرٌ من الباحثين بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للتخصيص، لعدم فهمهم الدقيق لنظرية القرائن، بل زادوا على ذلك باتّهامهم لتمام حسّان بالخلط والغموض، قال بوصبيعات أحمد: « وما قدمه الدكتور تمام حسان في هذه الدراسة حديث ورائد، إلا أن تقسيمَه للقرائن كان به خَلْطٌ وغُمُوض، يتجلى في عزله بعض الأبواب عن بعض، على الرغم مما بينها من الروابط التي تجعلها تحت عنوان واحد ؛ فقد قصر قرائن التخصيص على المنصوبات، في حين أن المجرورات التي جعلها تحت قرينة النِّسبة لا تمتنع – معنويًّا – من الدخول ضمن قرينة التخصيص، وكذا عزله للتوابع كالنعت والبدل... » [٢].

وقد سار على هذا النَّهج عددٌ من الباحثين [٣]، فأدخلوا التوابع والإضافة وحروف الجر ضمن قرينة التخصيص، وهو خلطٌ وعدمُ فهمٍ دقيق لنظرية القرائن ومصطلح التخصيص؛ إذ التوابع والإضافة ليست مُخَصِّصات لعلاقة الإسناد، بل هي مخصِّصات للمفرد ؛ وكذلك حروف الجر لا تفيد التخصيص بل تفيد

(١) انظر حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ١٧٧ – ٢٠٠.

(٢) بوصبيعات، أحمد: **الفروق الوظيفية بين أبواب التخصيص**، ص : ١٣٠.

(٣) منهم الباحث عبد الرحمن الهليل في رسالته الدكتوراه (**الأغراض والمقاصد في النحو العربي عند سيبويه وعبد القاهر والرضي**).

تعليق الجار بالحدث وتقييده به، ولذا فقد عدّ تمام حسّان حروف الجر والإضافة ضمن قرينة النِّسبة، والتوابع ضمن قرينة التبعيّة [1]؛ إذ هاتان القرينتان، النِّسبة والتبعيّة، هما اللتان شكلتا العلاقة السياقيّة أو العلاقة المعنويّة بالإسناد، فكان حقهما لهذا المعنى أن يكونا قرينتين معنويتين، بينما معنى التخصيص في هذا الأبواب لم يكن ظاهرًا ضمن علاقة الإسناد، بل كل ما قامت به هي تخصيص المفرد ضمن المعنى اللغوي العام للفظة (تخصيص).

## المخصِّصات اللغويّة في بناء التراكيب:

لم أجد لفظًا اتسع مفهومه ليشمل مُعظم أجزاء التركيب اللغوي كـ (التخصيص)، إذ يبدأ وظيفته من الصوت ثم الكلمة فالجملة إلى ما هو أكثر من ذلك، فالصوت في الكلمة يخصِّص معناها حين يأتلف مع أصوات أخرى، فمثلًا في (صام، نام، قام، رام، سام) نجد أنّ الصوت الأول من الكلمة هو الذي خصَّصها بمعنى معيّن.

وبناء على ذلك فإنه كان عليّ أنْ أحدّد ما ستتضمنه هذه الدراسة من مباحث لغويّة تدخل تحت معنى (التخصيص)، إذ سأقصر هذا البحث على ما كان قَيْدًا على علاقة الإسناد، وما يشتمل عليه من حدث، وسأستبعد كل ما يُفيده التخصيص من مُخصصات تتعلق بتخصيص الدلالة، كتخصيصِها بالأصوات أو الحروف أو البُنى الصرفيّة أو الأسماء المفردة، أو ما كان مسندًا أو مسندًا إليه ؛ لأنَّ غرضي من هذا البحث دراسة أثر الوظيفة التخصيصيّة على علاقة الإسناد، مما يؤثر في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الوصف، لا دراستها كظاهرة تشمل اللغة في كل صورها.

ولذا استبعدت التوابع؛ لأنها تخصيص للمفرد لا لعلاقة الإسناد، واستبعدت الجار والمجرور؛ لأنه تعلّق وليس بتخصيص، واستبعدت الإضافة لأنها ليست قَيْدًا على علاقة الإسناد بل هي قيدٌ على المفرد فعندما نقول: (جاء طالبٌ) (وجاء طالبُ الجامعة) فإنّ المضاف إليه هنا أفاد تخصيص (طالب) بأنه طالب جامعة ليس غير.

(١) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ٢٠٢، ٢٠٤.

# المبحث الأول

## أبعاد الوظيفة التخصيصيّة

يرى تمام حسّان أنّ الوظيفة هي الأثر الذي يظهرُ على الصورة الكلاميّة في الجملة المكتوبة أو المنطُوقة في سِياقاتِها، مما يُساعد على فَهم مُعيّن؛ فالمعاني في النّظام النّحوي مثلًا هي في الحقيقة وظيفة تؤديها المباني التي تشتمل عليها، وتُبْنى منها، فالمَعْنى وظيفة المَبْنى، فمعنى الفاعليّة هو وظيفة الاسم المرفوع، ومعنى المفعوليّة هو وظيفة الاسم المنصوب، ومعنى البدليّة متعدّد الوظيفة بحسب المُبدل منه [1].

ومن هنا فإنّ (التَّخصيص) وظيفة تؤدّيها المباني النحويّة، والعلاقات السياقيّة. فأيّ مبنى من المباني النحويّة يؤدِّي هذه الوظيفة، أكلمة فيها أم جملة أم مضمون جملة، أم سياق أم علاقات إسناديّة؟ وما ماهيّة التخصيص؟ وما الأثر الذي فعلته المخصِّصات في التراكيب؟ وما المعاني التي أفادتها؟ وهل هذه المعاني فرع عن الوظيفة التخصيصيّة، أو هي التخصيص نفسه بأشكال متنوِّعة؟

فالجملة العربيّة بنوعيها الاسميّة والفعليّة مبنيّة على فكرة الإسناد، غير أنها في معظم أحوالها تحتاج إلى مُكمِّلات تتم المعنى، والمكمّلات إما أن تكون متممة لجملة أو لاسم مفردٍ، ومن مُكونات الجملة كذلك ما يسبق الجملة من نواسخ، أو أدوات نصب أو جزم أو غيرها. وهذا جدول يوضح مكونات الجملة الفعلية:

| الجملة الفعليّة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أدوات | المسند | المسند إليه | مُكملات الجملة | مكملات المسند إليه أو ما اتصل به |
| دون أداة | الفعل | الفاعل أو نائبه | المفعول به | المضاف إليه |
| | | | المفعول المطلق | النعت |
| أدوات النصب | | | المفعول له | التوكيد |

(١) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ٣٩.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | المفعول فيه | البدل |
| أدوات الجزم | | | المفعول معه | عطف النسق |
| | | | المستثنى | عطف البيان |
| أدوات غير عاملة | | | الحال | تمييز المفرد |
| | | | تمييز النسبة | |
| | | | الجار والمجرور | |

تتكون الجملة الفعلية من فعل وفاعل أو نائبه، ومُكمِّلات الجملةِ الفعلية هي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى التالي لجملة فعليّة، والحال، وتمييز النسبة التالي لجملة فعليّة، وحرف الجر مع مجروره.

كما أنّ من الأسماء ما يُكمِّل المسند إليه، أو ما اتصل به من مُكمِّلات، وهي المضاف إليه، والتوابع من صفة وبدل وتوكيد وعطف نسق وعطف بيان، وتمييز المفرد.

وقد يسبق الفعل في الجملة الفعلية إحدى أدوات النصب أو الجزم أو بعض الأدوات غير العاملة، كأدوات الاستفهام وغيرها. يُلحق بالمفعول به الاختصاص والإغراء والتحذير.

وهذا جدول يوضح مكونات الجملة الاسمية:

| الجملة الاسميّة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أدوات | المسند إليه | المسند | مكملات الجملة | مكملات أحد طرفي الإسناد |
| دون أداة | المبتدأ | الخبر | المستثنى | الجار والمجرور |
| كان وأخواتها | | | | المضاف إليه |
| | | | | المفعول به |
| إن وأخواتها | | | | المفعول المطلق |
| | | | | المفعول فيه |
| كاد وأخواتها | | | | النعت |

| الجملة الاسميّة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أدوات | المسند إليه | المسند | مكملات الجملة | مكملات أحد طرفي الإسناد |
| | | | | التوكيد |
| ظنّ وأخواتها | | | | البدل |
| | | | | عطف النسق |
| أدوات غير عاملة | | | | عطف البيان |

تتكوّن الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، وتُكمَّل الجملة الاسمية بالمستثنى فقط، كما أنّ من الأسماء ما يُكمِّل أحد طرفي الإسناد المبتدأ والخبر، أو ما اتصل بهما من مُكمِّلات، وهي الجار مع مجروره، والمضاف إليه، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والتوابع من صفة وبدل وتوكيد وعطف نسق وعطف بيان.

وقد يسبق المسند إليه في الجملة الاسمية أحد النواسخ كـ (كان) أو إحدى أخواتها، أو (كاد) أو إحدى أخواتها، أو (إنّ) أو إحدى أخواتها، أو (ظنَّ) أو إحدى أخواتها [1]،

(١) وافقتُ في هذا التقسيم د. محمد حماسة عبد اللطيف الذي يرى أنّ (ظنّ وأخواتها) روابط لربط الجملة الاسميّة، وهي (أدوات فعليّة) مثل (كان وأخواتها)، أي: تتصرف تصرف الفعل وإن لم يكن لها دلالته، وعند دخولها على المبتدأ والخبر فإنّها تُفيدُ إيقاعَ الشكِّ واليقين على هذا الإسناد، ولذا فإنه سيكون الإسناد في هذا الباب إسنادًا مركبًا، الإسناد الأول الخبري وهو الأصلي ما يكون بين المفعولين الأول والثاني، والإسناد الثاني الفعلي ما ينصبّ عليهما من أفعال القلوب وفاعليها، ويظلّ للإسناد الخبري ما كان له في حالة الابتداء والخبريّة غير تحويل العلامة الإعرابيّة إلى النصب فيهما، وتسميتهما بالمفعول به، إضافة إلى ما يحدث لهما من تعديلات يسيرة في الصياغة بطبيعة الحال. عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة**، ص: ١٢٣ – ١٢٧. وقبله، أشار إلى ذلك ابن يعيش فقال: « اعلم أنّ هذه الأفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النَّفس، وتلك الأمور علم وظن وشك »، وقال: « والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ... وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ » وقال: « وهما على شرائطها وأحوالها في أصلهما، يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لا تتغير ذلك بدخول هذه الأفعال عليهما »، وقال: « هي أفعال لفظيّة لا حقيقيّة، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدثٍ، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنّه سُمِّي باسم

أو بعض الأدوات غير العاملة كأدوات الاستفهام، وغيرها. وتقوم هذه الأدوات بدور الربط بين المبتدأ والخبر.

والتَّخصيص - كمفهوم معجميّ عام يدلُّ على التقييد والتحديد وعدم التعميم - يدخل في كل جزء من أجزاء الجملة، المسند والمسند إليه ومُكملاتها ومُكملات مُكملاتها. فمثلًا: ما جاء إلا عليٌّ، هنا خصّص المجيء بعليٍّ، وأيضًا: ما عليٌّ إلا كاتبٌ، خصّص عليًّا بالكتابة، والمُخصِّص في كلتا الجملتين هو (ما وإلا)، والمخصَّص أحد طرفي الإسناد. ومثلًا: أكلتُ التفاحةَ الحمراءَ، هنا خُصِّصت التفاحةُ بالحمراء، فالمخصَّص (التفاحة) هو أحد مكملات الجملة، والمخصِّص هو (الحمراء) وقد وقع نعتًا.

وهكذا يتضح لنا أنّ المُخصِّص يمكن أن يكون أيَّ جزء من أجزاء الجملة، حرفًا كـ (إلا)، أو فعلًا كالنواسخ، أو اسمًا كالمفعول به والمضاف إليه والنَّعت وغيرها. وأما **المخصَّص** من أجزاء الجملة فهو على أنواع:

**النوع الأول: الحدث [1] الذي يتضمنه الفعل أو ما يقوم مقامه:**

الحدثُ عند النّحويين « هو حركة الفاعل في المعنى » [2]، والحدث هو المصدر [3]،

=

مدلوله، فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالًا إلا من جهة اللفظ والتصرّف، فلذلك قيل أفعال عِبارة ». شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٧٨، ٨٩ – ٩٠.

وخالف ذلك تمّام حسّان فعدّ (ظنّ وأخواتها) أفعال تامّة، ليست ناسخة، وأنّ لها ما للأفعال التامة، وعليها ما عليها، غير أنّ هذه الأفعال تتعدّى لمفعولين اثنين، ومن هنا فليست عنده من مكملات الجملة الاسميّة. اللغة العربية معناها ومبناها ١٣١ – ١٣٢.

(١) صنّف كثير من المحدثين في الحدث وطبيعته وبنيته التركيبيّة والدلاليّة، ومن هذه المصنَّفات: كتاب في بنية الحدث التركيبيّة والدلاليّة، وهو كتاب يتضمّن خمسة مقالات لباحثين غربيين ترجمها أحمد بريسول، وكذلك كتاب مقولة الحدث في التفكير اللغوي لشكري السعدي، وكتاب طبيعة معنى الحدث في العربية لعبد الرحمن البارقي.

(٢) السهيلي، أبو القاسم: **نتائج الفكر**: ٥٤.

(٣) سيبويه، عمرو: **الكتاب** ١: ٣٦، حسوني، المصطفى. **بنية الجملة في العربية: دراسة مقارنة**. ص ٥٧ – ٦٨.

وقد سُمِّي الفعلُ فعلًا « لأنه دلّ على الحدث لفظًا، وعلى الزمان من طريق الملازمة ؛ إذ يستحيلُ فعل المخلوق إلا في زمان » (١).

وتقوم الجملة على معنى الحدث، قال برينو: « أساس الجملة الصغرى هو حدث من الأحداث، لا كائنٌ من الكائنات، أو شيءٌ من الأشياء، ذلك أنّ الفِكر يبدو في أكثر أحواله قائمًا على أساس معاني الوجود والضرورة والمناسبة والاكتفاء وما جرى مجراها، لا على أساس معاني الكائن والشيء وما إليهما مما يفيده الاسم... » (٢).

ويرى فالح العجمي أنّ في اللغةِ عناصرَ تُستخدم لتحديد العوامل المشاركة في الحدث أو الحالة أو الظروف التي تشكّل الحدث أو تنشأ الحالة في ظلّها، وهذه العناصر هي التي تُقيّد إطلاق الحدث أو الحالة، وهذه الوسائل هي الزمان والمكان والعدد (٣).

والتعبير عن الحدث في الجملة مطّرد بقطع النظر عن اسميتها أو فعليّتها، ولهذا يرى شكري السّعدي أن نعبِّر عن ذلك بـ (الوظيفة الفعليّة)، بدلًا من التصنيف الشكلي للجملة النحويّة باسميّة وهي المصدّرة باسم وفعلية وهي المصدَّرة بفعل ؛ إذ الجملة الاسميّة تدلّ على الحدث في أغلب وجوه استعمالها، خصوصًا عندما يكون خبرها مفردًا مشتقًا (٤).

ومن هنا فإنّ المخصَّص في هذا النوع هو الحدث مع فاعله، سواءٌ أكان في فعلٍ أم في وصفٍ مشتقّ عاملٍ أم مصدر عاملٍ.

فمثال تخصيص الحدث الذي يتضمنه الفعل: جاء محمدٌ شوقًا لزيدٍ؛ فالمُخَصِّص (شوقًا) الواقع مفعولًا لأجله، والمُخَصَّص (المجيء) وهو الحدث الواقع في (جاء)؛ إذ الحدث لا بد له من علّة لإحداثه، وهي موجودة وإن لم تُذكر، ولكنها حينما تُذكر فقد خصَّصت الحدث بعلّة مُعينة.

ومثال تخصيص الحدث في المشتق: محمد مكرمٌ أباهُ؛ فالمخصِّص هو (الأب)

(١) العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب** ١: ٤٤.
(٢) السعدي، شكري. **مقولة الحدث الدلاليّة في التفكير اللغوي**، ص: ٨٩.
(٣) العجمي، فالح بن شبيب. **أسس العربية الفُصحى:** ١١٢ – ١١٣.
(٤) السعدي، شكري: **مقولة الحدث الدلاليّة في التفكير اللغوي**: ١٥٤ – ١٥٥.

الواقع مفعولًا به للوصف (مُكرم)، والمُخصَّص هو (الإكرام)، حيث خصَّص الإكرام بأبيه دون غيره من الناس.

ورأى محمد حماسة عبد اللطيف أنّ الأولى أن يقال (مقيّدات الحدث) كي يدخل في ذلك الفعل بصيغته الصرفيّة والمصدر والأسماء المشتقة، إذ جميعها تدلّ على حدثٍ وصاحبِهِ. غير أنّه عاد وناقض قوله السابق وعدّ مقيدات المصدر والأسماء المشتقة هي متممات للاسم ؛ لأنها تكون مع ما يطلبها من الأسماء مركبًا اسميًّا [1].

ولست أرى ما قاله؛ إذ هذا التركيب يوزاي الجملة الفعليّة بكامل مكوّناتها، حيث تشتمل على حدثٍ وزمنٍ وفاعلٍ، سواءٌ أذكر الفاعل أم لم يُذكر، ولذا فلا نستطيع أنْ نعدها اسمًا مفردًا، مثل: محمد وفاطمة وجبل ونحوها، والأولى أن نُطلق عليها (جملة وصفيّة) [2]، كما عبّر هو بذلك.

ولا يمكن التَّغافل هنا عن مُحدث الحَدَث، إذ لا يُمكن أن يكون حادث من غير مُحدث، قال السهيلي: « يستحيل انفصاله [ أي الحدث ] عن الفاعلِ، كما يستحيلُ انفصالُ الحركةِ عن محلِّها » [3]، وقال عبد القاهر الجرجاني متحدثًا عن: (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضربًا شديدً تأديبًا له): «... فينبغي لنا أن ننظرَ في المفعولية من عمرٍو، وكونِ يوم الجمعة زماناً للضرب، وكونِ الضرب ضربًا شديدًا، وكونِ التأديب علَّةً للضرب، أيتصوَّر فيها أن تُفردَ عن المعنى الأول الذي هو أصلُ الفائدةِ، وهو إسنادُ ضَرَب إلى زيدٍ، وإثباتُ الضَّرْبِ به له، حتى يُعقلَ كونُ عمرٍو مفعولاً به، وكونُ يوم الجمعة مفعولًا فيه، وكونُ ضربًا شديدًا مصدرًا، وكونُ التأديب مفعولًا له، من غيرِ أن يخطُر ببالك كونُ زيد فاعلاً للضربِ، وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصوَّر ؛ لأن عمرًا مفعولٌ لضرب وَقَع من زيد عليه، ويومَ الجمعة زمانٌ لضربَ وقع من زيد، وضربًا

(١) عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**: ١٤٠.

(٢) أطلق الرضي على الوصف العامل مع مرفوعه مصطلح (شبه الجملة). شرح الرضي على الكافية ٢: ٦٤، وأطلق عليه محمد حماسة عبد اللطيف مصطلح (الجملة الوصفية). بناء الجملة العربية: ٩٥، وأطلق عليه آخرون مصطلح (المركب الاسمي). المعيوف، علي بن معيوف. **المركب الاسمي في كتاب سيبويه.** ص: ١٤٢.

(٣) السهيلي، أبو القاسم: **نتائج الفكر**: ٥٤.

شديدًا بيانٌ لذلك الضرب كيف هو وما صفته، والتأديبُ علة له وبيان أنه كان الغرض منه » (١).

لذا فإنّ التخصيص ليس للجملة ككل بل هو للحدث المرتبط بمُحدِثٍ ما، ففي المثال السابق (جاء محمد شوقًا لزيد) خَصَّص المفعول له علّة مجيء محمد بأنها الشوق لزيد، إذن فليس المخصَّص (جاء) ولا (محمد) بل (علّة مجيء محمد).

وهذا ما عبّر عنه تمام حسّان بـ(علاقة الإسناد)، حيث فسر ذلك بقوله: « وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها » (٢)، وقال في موضع آخر: « وإنما سُمِّيت هذه القرينة الكُبرى قرينة التخصيص ؛ لما لاحظته من أنّ كلّ ما تفرّع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أنّ هذه القرائن المعنويّة المتفرّعة عن التخصيص يعبِّر كل منها على جهةٍ خاصَّة في فهم معنى الحدث الذي يُشير إليه الفعل أو الصفة » (٣).

وهذا النوع يُتصوّر في الأبواب النحوية الآتية: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى التالي لجملة فعليّة، والحال، وتمييز النسبة التالي لجملة فعليّة.

**النوع الثاني: أحد طرفي الإسناد:**

ومثاله ما ذكرته سابقًا من نحو: ما جاء إلا عليٌّ، وما عليٌّ إلا كاتبٌ، فالمخصَّص في المثال الأول (جاء) وفي المثال الثاني (عليّ). وهذا يُتصوّر في الأبواب النحوية الآتية: الفعل بأنواعه، والفاعل ونائبه، والمبتدأ، والخبر.

**النوع الثالث: اسم مفرد، غير مرتبط بحدث أو زمن :**

ومثاله: جاء محمدٌ الكريمُ، ورأيتُ عليًّا نفسَه، وعندي خمسون كتابًا، فـ (الكريم) نعتٌ خصَّص (محمد)، و(نفسَه) توكيد لفظيٌّ خصَّص (عليًّا)، و(كتابًا) تمييز خصّص

(١) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**: ٤١٣.
(٢) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ١٩٤.
(٣) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ١٩٥.

(خمسون).

وهذا يُتصوّر في الأبواب النحوية الآتية: المضاف إليه، والتوابع من صفة وبدل وتوكيد وعطف نسق وعطف بيان، وتمييز المفرد.

وهذا مخطَّط يوضح المخصَّص من أجزاء الجملة:

وبعض الأبواب النحوية قد يأتي مخصِّصًا للحدث، أو لاسم مفرد، أو لأحد طرفي الإسناد، كما في باب الاستثناء وباب التمييز.

و هذا البحث مُقْتصِر على دراسة المخصِّصات للنوع الأول، وهو تخصيص الحدث الذي يتضمنه الفعل أو ما يقوم مقامه؛ إذ عندما يُطلق (التخصيص) مصطلحًا – لا معنى لغويًّا – فإنّه يُقصد به التخصيص لعلاقة الإسناد (الحدث مع مُحدثه)، الذي هو أحد القرائن المعنويّة.

وأوضح هنا المخُصَّص من الحدث حقيقة، بالمخطط الآتي:

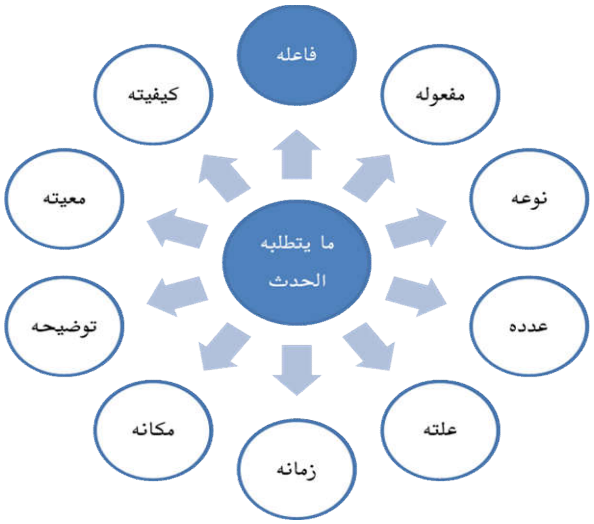


يتبيّن لنا في المخطّط أعلاه أنّ الحدث عندما يصدُر، فلا بدّ له مُحدِّدات أو مبيِّنات لطبيعة الحدث، وهي المخصِّصات، وهذه المخصِّصات إما واجبة الذكر أو جائزة بحسب مُتطلبات السياق والمقام، وتبدأ هذه المخصِّصات بمعرفة مَن قام بالحدث، ثم بمَن وقع عليه الحدث، ثم نوعه، ثم عدده، ثم علّته، ثم زمانه، ثم مكانه، ثم إزالة إبهامه إن وجدت، ثم معيته، ثم حالته، وقد يتطلب المقام تخصيصًا أكثر من ذلك فيقوم السياق بأداء هذا المعنى بحسب الغرض المراد والمقام.

ولنأخذ مثالًا على ذلك: (أكلتْ فاطمةُ) فالحدث وهو (الأَكْل) جاء عامًّا غير مختصٍّ بأيٍّ مما يُخصِّص الحدث سوى أنّ فاعله هي (فاطمة)، ولم يبيِّن السياق هنا: ماذا أكلت؟ ولا نوع أكلها؟ ولا عدد مراته؟ ولا سببه؟ ولا زمنه (تعيينًا)؟ ولا كيفيّته أو معيّته؟ مما يفتح المجال أمامنا لتصوّر الكثير من الأمور التي تُبيِّن لنا طبيعة الحدث الذي قامت به (فاطمة) بدقة.

والنصُّ على أيٍّ من هذه الأمور المذكورة يجعل الحدث مخصَّصًا، وكلما ذُكِر واحدٌ من هذه الأمور في الجملة زاد تخصيص الحدث، بيانًا أو تحديدًا، ولنقارن في معرفة

الحدث بين الجمل الآتية :

- أكلتْ فاطمةُ.
- أكلتْ فاطمةُ التفاحةَ.
- أكلتْ فاطمةُ التفاحةَ أكلَ الجياعِ.
- أكلتْ فاطمةُ التفاحةَ أكلتين.
- أكلتْ فاطمةُ التفاحةَ تحصيلًا لفوائدها الصحيّة.
- أكلتْ فاطمةُ التفاحةَ، تحصيلًا لفوائدها الصحيّة، مساءً.
- أكلتْ فاطمةُ التفاحةَ والشاطئَ، تحصيلًا لفوائدها الصحيّة، مساءً.
- أكلتْ فاطمةُ، جالسةً، التفاحةَ، تحصيلًا لفوائدها الصحيّة، مساءً.

سنجد أنّ المثال الأول جاء الحدث فيه عامًّا جدًّا، ودلالته لا تزيد عن كون الحدث حصل من فاطمة في الماضي، بينما الأمثلة التالية له خُصِّص الحدث فيه تباعًا حتى وصل إلى غاية عُليا في التخصيص في المثال الأخير، حيث بيّن أن الحدث حصل من (فاطمة)، والمأكول هو (التفاحة) لا غيرها من الطعام، وكيفية الحدث كانت وقت جلوس فاطمة لا غيرها من حالات الإنسان، وغرضها من أكل التفاحة تحصيل الفوائد الصحيّة لا غيرها من الأسباب، وكان الأكل في المساء لا في الصباح.

## المبحث الثاني

## المعاني المستفادة من تخصيص الحدث:

تشترك المخصِّصات جميعًا بإفادتها تقييد الحدث بشيء مُتفرّد لا تُشاركُهُ فيه غيرُه، ووجود المُخصِّص في الجملة يجعلها مجافيةً للتعميم، ومقيّدة ضمن ما يقع تحتها من كلام.

ثمَّ إنَّ كلَّ بابٍ من الأبواب التي تُفيد التخصيص « يُعَبِّرُ كل منها عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يُشير إليه الفعل أو الصفة » [(١)]؛ فالحدث يتطلّب أمورًا كثيرة – سبق بيانها – إما ألا تذكر فيكون الكلام عامًّا، أو يُنصّ على واحدٍ منها فأكثر في الجملة ليكون الكلام مخصَّصًا بأحد ما يتطلبه الحدث، والتخصيص يدور حول ثلاثة معانٍ، هي :

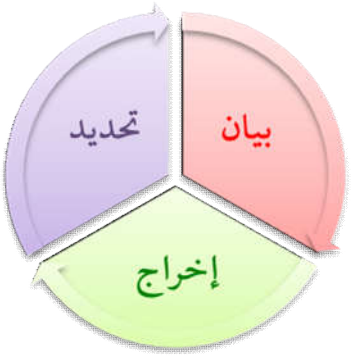


وقد استنبطت هذه المعاني من خلال النُّصوص والبُنى التركيبيّة، واصطلحتُ لكلّ نوعٍ من هذه المعاني بمصطلح وظيفيّ، وكان مدار هذه المصطلحات التي وضعتها ضوابط عدّة، منها المعنى المعجمي والفروق المعجميّة الدقيقة بين الألفاظ[(٢)]، ومنها ما

(١) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها:** ١٩٥.

(٢) (البيان) لغة الإيضاح والإظهار. الجوهري، إسماعيل: **الصحاح** (بين) ٥: ٢٠٨٣، و(التحديد) الحدّ الحاجز بين شيئين. الجوهري، إسماعيل: **الصحاح** (حدد) ٢: ٤٦٢، و(الإخراج) هو

يتطلّبه الحدث من مُخصِّصات، ومنها ما يتضمنه [1] أو ما يدلّ عليه في أصل وضعه.

فالحدث إن كان يتضمّن مُخصِّصًا وذُكر هذا المُخصِّص سميتُهُ (تحديدًا)، وإن كان الحدث لا يتضمنُ المُخصِّص من حيث الوضع بل يتطلّبه سَمَّيته (بيانًا) أو (إخراجًا)، فالحدث لا يمكن أن يحدُث إلا ويتصور حدوثه من فاعلٍ ما، ووقع على مفعول به، كما لا بدّ أن يكون ضمن مكانٍ وزمانٍ، ولا بدّ أن يكون بهيئة معيّنة، ولِعلّة ما، فإنْ ذُكر واحدٌ من هذه المُخصِّصات مما يتطلبه المقام كان الحدث مُحدَّدًا بمخصِّص فأكثر.

وإن كان الحدثُ يتطلّب مُخصِّصًا غير أنّه لا يتضمنه من حيث الوضع، وذكر هذا المُخصِّص بحسب ما يتطلبه المقام سميته (بيانًا)، فالحدث قد يتطلّب تفسيرًا لنوعه، أو عدد مرات وقوعه، أو معيّة فاعله، أو كشف غموضه، غير أنّ هذه الأمور لا يتضمنها الحدث، ومن هنا سميتها (بيانًا).

أما الإخراج فإنّه يتطلبُه الحدث أيضًا، ولا يتضمنه، غير أنه زاد على ما سبقه باستبعاد بعض ما كان في حيّز الحدث فسمّيته (إخراجًا).

إذن فـ (التحديد) يكون فيما يتضمنه الحدث، وذِكْره وحَذْفه بحسب ما يتطلب المقام، و(البيان) يكون فيما لا يتضمنه الحدث، غير أنه يتطلَبُهُ، لحاجة مقاميّة، و (الإخراج) يكون فيما لا يتضمنه الحدث، غير أنّه يتطلبه أيضًا، وزاد على ما قبلَه بإخراج بعض أفراد الحدث.

وقد نصّ محمد حماسة عبد اللطيف على (التحديد)، فقال: « وإلصاق الفعل بالمفعول، أو ووقوعه لأجله، أو فيه، أو معه، أي: بمصاحبته، هو معنى تحديد الجهة

---

=

الانفصال، وخرج من الأمر، أي: خلص منه وانفصل عنه. مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **المعجم الوسيط** (خرج) ١: ٢٢٤.

(١) ألمحُ بعض النحويين إلى هذا المعنى في بعض المباحث، ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش: «... لا بدّ لكلّ فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره؛ إذ العاقل لا يفعلُ فعلًا إلا لغرضٍ وعلّة » ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل ٢: ٥٣، وكلام ابن يعيش هذا ينطبق على المفعول به والمفعول فيه والحال.

المرادة للفعل » [1].

والجدير بالذِّكر هنا أنَّ وصف بعض الأبواب بأنّها تُفسِّر أو تبيِّن، وقد عددتُ وظيفتها التحديد، أو وصف بعضها الآخر بمحدِّدات ووصفتُ وظيفتَها هنا بالبيان، لا يُناقِضُ ما رسمتُهُ مما قدمته من تفصيل؛ إذ قد يؤدِّي المُخصِّص أكثر من وظيفة، وما ذكرتُهُ هو الأصل والأظهر فيها، وهي رؤية من زاوية معينة للحدث. وهذا تفصيل الحديث عنها.

**أولًا: بيان إبهام الحدث:**

وهذا يكون في التمييز الذي نص النحويون على تسميته بـ(تمييز النّسبة) ؛ فالحدث حال اقترانه بمُحدثه يكون أحيانًا مُلبسًا ومُبهمًا، وذلك لاحتماله وجوهًا عدّة، فيأتي التمييز بعد الحدث المبهم ليُنبِّه على المراد بالنّص على أحد محتملاته [2].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ إبهام الحدث حصل في هذا الأسلوب بسبب ارتباطه بمُحدثٍ معيّن [3]، ولا يكون ذلك في كلِّ حدثٍ، إذ لا يحتاج كل حدث لرفع إبهامه، بخلاف ما سبق من مُخصِّصات فإن الحدث يستلزمها لكن لا يُشترط النصّ عليها.

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: ٤]، فالحدث وهو الاشتعال معروف، والرأس معروف كذلك، غير أنّ ارتباط الحدث بمحدثه جعله مبهمًا غامضًا، فكان لزامًا ذكر ما يبيّن معنى (الاشتعال)، وهو الشيب هنا. ولا يخفى ما في هذه الآية من الجماليات البلاغيّة في ارتباط الاشتعال بالشيب وغيرها، والتي لا يسع المقام لذكرها هنا [4].

وكذلك نحو: (زرعتُ الحقلَ تفاحًا)، فالحدث (الزراعة) معروف، غير أنّ ارتباطه بالحقل (مفعولًا به) جعله مُبهمًا غامضًا، إذ تحتمل أن تكون الزراعة عُشبًا أو

(١) عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**: ٦١ – ٦٢.
(٢) ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل** ٢: ٧٠.
(٣) يفسر التمييز معنى الإسناد، نحو: طاب محمد نفسًا، أو معنى التعدية، نحو: زرعتُ الأرض شجرًا. حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ١٩٩.
(٤) انظر في تفسير الآية وبيان الاستعارة الواقعة فيها. أبو حيان الأندلسي، محمد: **البحر المحيط** ٦: ١٦٤.

نخلًا أو تينًا أو فُستقًا أو غير ذلك، فجاء التمييز هنا ليبيّن إبهام المزروع، فأتت (تفاحًا) لهذا الغرض.

**ثانيًا: بيان نوع الحدث :**

وهذا يُكون في المفعول المطلق المبيّن للنوع، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [ آل عمران: ٣٧ ]، حيث خصَّص نوع الحدث وصفته وهو (الإنبات) بأنه (نبات حسنٌ) ؛ ليُخرج من ذلك أيّ نوع من أنواع الإنبات مما يحتمله الحدث.

**ثالثًا: بيان عدد مرات وقوع الحدث:**

وهذا يُكون أيضًا في المفعول المطلق المبيّن للعدد، ومثاله قوله تعالى: ﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ ﴾ [ الأحزاب: ٣٠ ]، حيث خصّص عدد مرات وقوع الحدث (المضاعفة) بأنه ضعفان؛ ليُخرج من ذلك أيّ احتمال لأنّ يكون المضاعفة بأكثر من ذلك، وقد فُسّر (ضعفين) بأنه عذابين، عذاب كسائر الناس وعذاب آخر، وقال بعضهم: أي يضاف إلى العذاب عذابان، فتكون ثلاثة [1].

**رابعًا: بيان معية فاعل الحدث:**

وهذا يكون في المفعول معه، فالحدث يحتمل أن يكون لفاعله مُصاحبٌ ومشاركٌ في وقت واحدٍ، سواءٌ أُذُكِر أم لم يُذْكر، وذكر مُصاحبِ فاعلِه يُخصّص الحدث به ويثبته، فنحو: سار محمدٌ والقمرَ، تفيد تخصيص السير لـ (محمد) بمصاحبته لـ (القمر).

**خامسًا: تحديد مَنْ وقع عليه الحدث:**

وهذا يكون في المفعول به الأول، والاختصاص، والإغراء، والتحذير، ومثاله قوله تعالى:﴿ وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [ النمل: ١٦ ] حيث خصَّص مَن ورث سليمان بأنّه داود – عليهما السلام –، مستبعدًا بتحديده للوارث أي احتمالات أُخرى.

وأما المفعولان الثاني والثالث، فإنهما يحدِّدان من وقع عليه الحدث مع فاعله ومفعوله الأول، فمثلًا قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمۡ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمۡ ﴾ [ الأنبياء: ٥٨ ]،

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد: **البحر المحيط** ٧: ٢٢٠ – ٢٢١.

أي: جعل إبراهيمُ الأصنامَ جُذاذًا [1]، فالفعلُ (جعل)، والمفعول به الأول الضمير الهاء العائد على الأصنام، وقد حدّد مَن وقع عليه الحدث، والمفعول به الثاني (جُذاذًا) تحديدٌ لما جُعل عليه الأصنام.

**سادسًا: تحديد علّة وقوع الحدث:**

وهذا يُكون في المفعول لأجله، ومثاله قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [ البقرة: ٢٦٤ ]، حيث خصّص علّة وقوع الحدث (الإنفاق) بأنه كان لأجل المراءاة، والثناء عليه [2]، مخرجًا أي علّة قد يحتملها الحدث، من نحو الرغبة بالحصول على الأجر أو مساعدة الفقراء أو تحمل المسؤولية الاجتماعيّة التي تقع على عاتقه، وغيرها من احتمالات كثيرة.

إذن فالمفعول لأجله يُخصِّص ويُفسِّر سبب وقوع الحدث وعلّته وغرضه ؛ إذ لا يُتصوّر حدث من غير علّة، قال ابن يعيش: «... لا بدّ لكلّ فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره ؛ إذ العاقل لا يفعلُ فعلًا إلا لغرضٍ وعلّة » [3].

**سابعًا: تحديد زمان وقوع الحدث:**

وهذا يكون في ظرف الزمان، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [ البقرة: ٢٢٨ ]، فقد خصَّص مدة التربص بالنسبة للنساء المطلقات بثلاثة أطهار، مستبعدًا بذلك أي احتمالية لزمن التربص من نحو تخصيصها بأشهر معينة أو حمل أو أيام.

إذن فظرف الزمان يُخصِّص زمن وقوع الحدث، بتحديده ضمن زمان معيّن.

**ثامنًا: تحديد مكان وقوع الحدث:**

وهذا يكون في ظرف المكان، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [ الأعراف: ٤٧ ]، فالظرف (تلقاء) خصَّص جهة البصر، التي صرفت تجاه أهل النهار، فجاء هنا الظرف المكاني ليخصص الجهة فقط.

---

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد: **البحر المحيط** ٦: ٣٠١.
(٢) أبو حيان الأندلسي، محمد: **البحر المحيط** ٢: ٣٢١.
(٣) ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل** ٢: ٥٣.

إذن فظرف المكان يُخصِّص مكان وقوع الحدث بتحديده في جهة معينة.

**تاسعًا: تحديد هيئة وقوع الحدث :**

وهذا يكون في الحال، إذْ يُخصِّصُ الحالُ الحدثَ المرتبط بصاحبِ الحال، فالحال وصفٌ لصاحبه مُخصِّص لعاملِه، فمثلًا: (جاء محمدٌ ماشيًا) خُصِّص المجيءُ ببيان هيئة محمد حالَ مجيئِه، ولا يمْكنُ أنْ يصدُرَ الحدثُ إلا بهيئةٍ وكيفيّة، ولذا فإنْ التخصيص في الحال يُحدِّد الهيئة المجهولة [1]، إذ مجيءُ محمد يحتمل أن يكون ماشيًا أو طائرًا أو راكبًا أو غير ذلك، فجاء الحال (ماشيًا) مُحدِّدًا لهيئة مجيئه.

**عاشرًا: إخراج بعض ما تعلّق به الحدث:**

وهذا يكون في المستثنى، إذ المستثنى إخراجُ ما ذُكر بعد أداة الاستثناء مما ذُكر أو فُهم قبلها، وصورة التخصيص تكون هنا عن طريق تكرار المستثنى مرتين، مرّة عامًّا ومرّة مُخصَّصًا، نفيًا أو إثباتًا، فعندما نقول: « (خَرَجَ النَّاسُ) ففي الناس زيدٌ وعمرٌو، فإذا قلت: (إلا زيدًا) فقد ذكرتَ به (زيدًا) مرةً أُخرى ذكرًا ظاهرًا » [2]، فـ (زيد) تكرر مرتين، مرة ضمن (النّاس) ومرّة خاصًّا بالنصّ على اسمه.

إذن فالمستثنى يُخَصِّص المستثنى منه، فعندما نقول: جاء الطلابُ إلا محمدًا، فإنّ (إلا) خصَّت ما بعدها بحكم مخالف لما ورد قبلها، وبيّنتْ أنّ ما بعدها ليس داخلًا فيما قبلها من الأحكام، فـ (محمد) مخصَّص في الحكم بِعَدَم المجيء، ومعنى الجملة السابقة: جاء الطلابُ لا محمدٌ ، فـ (محمد) المخصَّص، و(الطلاب) المخصَّص منهم، و (إلا) الأداة المخصِّصة، أو التي فُهم منها التخصيص، والتركيب كاملًا تركيب إسناديٌّ مخصَّص.

(١) الميداني، عبد الرحمن: **البلاغة العربية** ١: ٤٦٠.

(٢) ابن فارس، أحمد: **مقاييس اللغة** (ثنى) ١: ٣٩٢.

## المبحث الثالث

## ما يخرج عن تخصيص الحدث:

ليس المراد بهذا العنوان بيان الأبواب النحويّة التي لا يكون فيها تخصيص، بل المراد بيان الأبواب النحويّة التي يكون الأصل فيها إفادة التخصيص، غير أنّ بعض التراكيب أو الأنواع الواردة فيها تخرج عن إفادة التخصيص، وهي: المفعول المطلّق المؤكد لعامله، وتمييز المفرد، وبعض صور المستثنى، والجار والمجرور. وهذا تفصيل الحديث عنها.

**أولًا: المفعول المطلّق المؤكد لعامله :**

وذلك نحو: قامت الفتاةُ قيامًا ؛ فـ (قيامًا) مفعول مطلق مؤكد للحدث وهو القيام، فـ (قيامًا) دال على الحدث، كما أنّ (قامت) تدل على الحدث، وهو هنا لم يُفِد سوى التأكيد ؛ إذ الفعل يدل على الحدث كمصدره، بل قد نص النحويون على أنّ المفعول المطلق المؤكد لعامله يدلّ على الشياع والعموم، وقد سمّاه ابن جني بـ (المبهم)[1]، وقال عبد القاهر الجرجاني: اعلم أنّ المصادر على ضربين: « مُبهم وموَقّت، فالمبهم نحو: قعدتُ قعودًا، وضربتُ ضربًا، يفيد الشياع ولا تُريدُ نوعًا دون نوع، والموقّت كقولك: ضربتُ ضربةً، تُريد المرّة الواحدة، فليس هذا كالأول في الإبهام، ألا ترى أنّه يدلّ على شيء منه محدود محصورٍ بالعدد، وليس كذلك (ضربتُ ضربًا) ؛ لأنه شائعٌ مبهمٌ لا يقتضي المرّة الواحدة دون المرتين، كما لا يقتضي الضعيف دون القويّ.

فالمبهم تأكيد للفعل لا يتضمّن فائدةً تزيدُ على ما دلّ عليه الفعل؛ لأنّ الفعلَ يدلّ على الحدث مطلقًا، والمؤقت يتضمن زيادة ليست في الفعل، وهي التحديد والاختصاص بالمرّة والمرتين، وحقيقة التوقيت هي التحديد » [2].

وبعكس ما بيّنه النحويون من أنّ المفعولَ المطلق المؤكد لفعله لا يُفيد التَّخْصيص بل يفيد الشياع، يرى تمام حسّان أن المفعول المطلق يدلّ في كل حالاته على التخصيص

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **اللمع**: ٤٩.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر: **المقتصد في شرح الإيضاح** ١: ٥٨١ – ٥٨٢، وانظر ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصّل** ١: ١١١.

؛ إذ جعل المفعول المطلق ضِمن قرينة التحديد والتوكيد التي هي ضمن القرينة المعنوية (التخصيص)، وفسّر التحديد والتوكيد بأنه « تعزيز المعنى الذي يفيدُهُ الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته ؛ لأنّ المصدر هو اسم الحدث، ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل، وتكون التَّقوية بواسطة ذكره مفردًا منونًا على سبيل التأكيد، أو مضافًا لمعيّنٍ لإفادة النّوع، أو موصوفًا لإفادة النوع أيضًا، أو مميزًا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولًا مطلقًا » (١).

ولستُ أرى (تعزيز الحدث) بمفرده كافيًا لأنْ يكون مخصِّصًا له ؛ إذ لا بد في المُخصِّص أن يكون مبيِّنًا لبعض ما يتطلبه الحدث أو يتضمنه، وهذا غير ممكن في المفعول المطلق المؤكد لعامله.

**ثانيًا: تمييز المفرد :**

يُخصِّص التمييزُ من المفرد ما كان مقدارًا أو مماثلةً أو مغايرةً؛ وبهذا فإنّ مُخَصَّصه يتصف بأمور عدّة، هي: كونه اسمًا، جامدًا، لا يتضمّن حدثًا على الإطلاق.

فمثلًا قول الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [ يوسف: ٤ ]، جاءت (كوكبًا) لتزيل إبهام العدد (أحد عشر) لا الحدث وهو (الرؤية)، فالرؤية قد خُصّصت بـ (أحد عشر)، وتخصَّص العدد بالكواكب.

قال محمد حماسة عبد اللطيف: « والتمييز كذلك من المقيّدات، والمقصود بالتمييز المقيِّد هنا هو ما يُسميه نحاتنا تمييز النِّسبة، وأمّا تمييز المفرد فهو من متممات الاسم » (٢).

**ثالثًا: بعض صور المستثنى:**

للمستثنى عشر صور، أربع منها إن كانت الجملة مثبتة، وست إن كانت الجملة منفيّة، فإن كانت الجملة مثبتة جاز مجيئها اسميّة أو فعليّة، متصلة أو منقطعة، وإن كانت

(١) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ١٩٨، ووافقه على ذلك محمد حماسة عبد اللطيف في **بناء الجملة العربية**: ٦١ – ٦٢.

(٢) عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة**: ٦٣، ١٦٦.

الجملة منفيّة جاز مجيئها اسميّة أو فعليّة، متصلة أو منقطعة، مذكور فيها المستثنى منه أو محذوف.

وسيخرج من تخصيص الحدث جميع الجمل الاسميّة؛ لارتباطها بتخصيص اسم مفرد، لا حدث، فسيخرج الصور الآتية:

١ - الجملة الاسميّة المثبتة، والمستثنى منه مذكور متصل.
٢ - الجملة الاسميّة المثبتة، والمستثنى منه مذكور منقطع.
٣ - الجملة الاسميّة المنفيّة، والمستثنى منه مذكور متصل.
٤ - الجملة الاسميّة المنفيّة، والمستثنى منه مذكور منقطع.
٥ - الجملة الاسمية المنفية، والمستثنى منه محذوف (المفرّغ).

وسيخرج من تخصيص الحدث بعض الجمل الفعلية، وهي ما يأتي:

١ - الجملة الفعليّة المنفيّة، والمستثنى منه مذكور متصّل، حال إعراب المستثنى بدلًا؛ لأن البدل يُخصّص المفرد لا الحدث.
٢ - الجملة الفعليّة المنفيّة، والمستثنى منه محذوف (المفرّغ)، والمستثنى الفاعل؛ لأنّ التخصيص سيتوجه للإسناد لا للحدث، كما أنّه سيكون بين طرفي الإسناد لا مكملاته.

وهكذا سيكون التخصيص للحدث في أربع صور فقط، على النحو الآتي :

١ - الجملة الفعليّة المثبتة، والمستثنى منه مذكور متصل.
٢ - الجملة الفعليّة المثبتة، والمستثنى منه مذكور منقطع.
٣ - الجملة الفعلية المنفيّة، والمستثنى منه مذكور منقطع.
٤ - الجملة الفعليّة المنفيّة، والمستثنى منه مذكور متصّل، حال نصب المستثنى على الاستثناء.

وكذلك فإنّ المستثنى المفرّغ الواقع في جملة فعليّة يكون فيه تخصيص بحسب موقعه من الإعراب، فإنّ كان المستثنى مفعولًا به، كان مخصّصًا للحدث بالمفعول به، لا لكونه مستثنى، وهكذا.

**رابعًا: الجار والمجرور :**

أخرج تمام حسّان حروف الجر مع مجرورها من قرينة التخصيص ووضعها تحت ما سمّاه بقرينة (النِّسبة)، والنِّسبة قيدٌ عامٌّ على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبيّة. ويرى تمام أن الفرق واضح بين التقييد بالتخصيص والتقييد بالنسبة، فالتخصيص تضييقٌ والنِّسبة إلحاقٌ، والعلاقة في حرف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث المستفاد من الفعل وبين الاسم التالي لحرف الجر.

كما عقد تمام مقارنة بين الظرف وحرف الجر، فرأى أنّ الظرف يخصِّص زمن الإسناد أو مكانه، أما الجار والمجرور فهو لنسبة الحدث إلى المجرور، وهما على ما بينهما من تشابه شديدٍ جدًّا لا ينبغي عدّهما معنى واحدًا لما بينهما من اختلاف، ومثل لذلك بقوله: أصحو متى تطلع الشمس (تخصيص)، أصحو في وقت طلوع الشمس (نِسبة).

ومن هنا سمى النحويون حروف الجر أدوات تعليق، ومن عباراتهم: الجار والمجرور متعلّق بكذا، إذن فالتعليق بواسطة ما يُفْهم بالحرف من نسبةٍ هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبيّة بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد (١).

وتبدو نظرة تمام حسّان وجيهة جدًّا ودقيقة، فالجار والمجرور لم يخصِّص في الحقيقة أيّ جهةٍ من جهاتِ الحدثِ التي ذكرتها في هذا المبحث، فمثلًا: (ذهب محمدٌ إلى الجامعة) فـ (الجامعة) لم تُخصِّص العلّة، ولا الكيفيّة، ولا المكان، ولا الزمان، ولا المصاحبة، ولم تبيّن هيئة، وقد يُتوهّم من هذا المثال أنها تُفيد تحديد المكان، ولكن المتأمّل يُدركُ أنّ (الجامعة) كانت غاية للذهاب ولم تكن مخصِصة لأي جهة من جهات الحدث.

وكذلك نحو:

- جلستُ داخلَ الخيمة.
- جلستُ في الخيمة.

فـ (داخل) خصَّصت في الحدث جهة المكان، إذ الجلوس يحتمل أن يكون (فوق، وتحت، وخارج، وداخل، وأمام، وخلف) فجاء الظرف (داخل) ليحدِّد مكان وقوع الحدث، وهو (داخل).

(١) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**: ١٩٧، ٢٠١.

أما حرف الجر مع مجروره (في الخيمة) فليس من احتمالات الحدث الذي يطلبُ تحديدها أو تفسيرها وبيانها، ولذا فإن حرف الجرّ هنا أفاد إلحاق (الخيمة) بالحدث، ونسبته إليه، وربطه ووصله به، لا تحديده به، الذي نُعبِّر عنه بالتخصيص، وهو معنى دقيقٌ، فليُتأمَل.

ومما جاء في ذلك قول السُّهيلي في مسألة متعلق الخبر إذا كان جارًّا: « مع أنّ الجارّ لا تعلّق له بالزمان ولا يدلّ عليه، إنما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث، وجرّه إلى الاسم على وجه ما من الإضافة، فلا تعلّق له إلا بالحدث » (١).

وفي قول السُّهيلي نصٌّ صريح على أنّ تقييد الجار بالحدث تقييد نِسبة (إضافة).

## المبحث الرابع: درجات التخصيص:

تعتمد اللغة في تأديتها الوظيفة الإبلاغيّة إلى جملة من العناصر، كالصوت والبنية والتركيب والدلالة، وكل واحد من هذه العناصر يتفرّع إلى عناصر عدّة تُسهم في تأدية المعنى المراد أداؤه (٢)، ومن هنا فلا يُتصوَّر وُجُود حدود فاصلة دقيقة لتحديد أي الأساليب أكثر تخصيصًا من غيره، لذا فإنّ قولَنا بأنّ أسلوبًا ما أشدّ تخصيصًا من غيره لا يمنع أن يكون في بعض تراكيب الآخر ما هو أشدّ تخصيصًا؛ لعلّة معجميّة أو سياقيّة أو غيرها.

وهكذا فإنّ حديثي عن درجات التخصيص حُكْمٌ على أصل الباب، وقد يأتي بعض أفراد الباب شاذًّا عن بابِه.

وتتفاوت درجات التخصيص من حيث القوّة والضعف بين الأبواب النحويّة التي بيَّنتها في المبحث الأول من هذا الفصل، كما يقع التفاوت أيضًا بين أنواع الباب الواحد.

وكما عرفنا فإنّ التخصيص يكون لثلاثة أغراض رئيسة: البيان والتحديد والإخراج، **فالبيان** يكون فيما غَمُض وأُبْهِم، **والتحديد** يكون فيما عُرِف بشكل عامٍّ مع الجهل بحدوده، أما **الإخراج** فهو ما عُرف حدوده مع استبعاد بعض أفراده من الحدث.

---

(١) السهيلي، أبو القاسم: **نتائج الفكر**: ٣٢٤ – ٣٢٥.

(٢) انظر المتوكل، أحمد: **التركيبيات الوظيفيّة قضايا ومقاربات**: ٢٦.

**فالبيان** يكون في التمييز، والمفعول المطلق المُبيِّن للنوع، والمبيِّن للعدد، والمفعول معه. **والتحديد** يكون في المفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه بنوعيه ظرفي الزمان والمكان، والحال. **والإخراج** يكون في المستثنى.

وإذ قد عرفنا أنّ التخصيص هو تقييد للحدث، وأنّه يتحقق بتقليل الشياع الذي يتضمنه ذلك الحدث، فإنّ الأشدَّ تخصيصًا هو الذي يكون للأكثر شيوعًا وعمومًا، وبناء على ذلك فإن ترتيب المخصِّصات بحسب القوة على النحو الآتي:

وكان التمييز الأشدُّ تخصيصًا للحدث لأنه يفسِّر أو يبيِّن ما يحتمله الحدث من وجوه كثيرة تخفى على السامع، فيأتي التمييز للنصِّ على أحد محتملاته، إذن فتمييز الحدث حاجة يتطلبها النص للإفهام إضافة إلى أنه تفسير وبيان، فقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [ مريم: ٤ ]، نجد أنّ مجيء (شيبًا) لتفسير معنى الاشتعال

لازم ومتأصِّل فهو حاجة وضرورة، كما أنّ التمييز هنا فسَّر لنا معنى الحدث وأَبْعد ما يحتمله من أن يكون الاشتعال بالنار أو بالنور أو بغيرهما من احتمالات.

ويتلو التمييز المفعول المطلق المبيّن للنوع ثم العدد، وهنا لم يكن الحدث غامضًا ولا مبهمًا كالتمييز، بل كان معروفًا، غير أنه يحتاج لبيان نوعه أو عدده؛ لتوضيح المعنى بصورة أجلى وأفضل، فمثلًا قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾ [ الفرقان: ٤٠ ]، الإمطار معروف إلا أنّ السياق كان محتاجًا لبيان حقيقة هذا المطر ونوعه، فجاء المفعول المطلق ليبيّن نوع الحدث، وهو (مطر السَّوء) وهي « الحجارة التي أمطرت عليهم من السماء فهلكوا » (١).

ويليه في ذلك المفعول المطلق المبيّن للعدد، وجليّ ما لبيان النوع فَضل في بيان الحدث عن بيان العدد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤]، فـ (دكَّة) مصدر مرّة وقع مفعولًا مطلقًا لـ (دُكَّت)، قال الزمخشري: «فدكت الجملتان: جملة الأرضين وجملة الجبال، فضرب بعضها ببعض حتى تندقّ وترجع كثيبًا مهيلًا وهباءً منبثًّا، والدك أبلغ من الدقّ، وقيل: فبسطتا بسطة واحدةً فصارتا أرضًا لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا » (٢).

ويليه المفعول معه؛ إذ يُخّصص شُيُوع الحدث بِمعرفةِ مُصاحِبِ مُحدِثِهِ، فعندما نقُول: سار محمدٌ والقمرَ، فإنها قد أفادت تخصيص سير (محمد) بمصاحبته لـ (القمر)، وهي مشاركة للحدث في وقت واحدٍ، أي أنّ سيرهما وقع معًا، وليس المقصود هنا أنّ القمر يسير، بل المراد تخصيص سير محمد بمصاحبته للقمر.

ويلي هذه الأنواع الأربعة الأنواع التي وسمتها بـ (التحديد)، وعددتها تحديدًا لأن الحدث يتضمن في ذاته مُحدِثًا، ومُحدَثًا، وكيفيّة لإحداثه، وسببًا لذلك، ومكانًا وزمانًا له أيضًا.

فمثلًا قولنا: (أكل محمدٌ) يُثير في فِكر السامع أسئلة عدّة: ماذا أكل؟ وكيف؟ وأين؟ ومتى؟ ولم؟

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد: **البحر المحيط** ٦: ٤٥٨.
(٢) الزمخشري، محمود: **الكشاف** ٦: ١٩٧.

ولست أزعمُ أنّ السياق بحاجة إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات، ومن هنا سنجد نصوصًا عدّة تخلو من النصّ على هذه الأسئلة، ولكنّ السامع قد يتساءل عن بعضها فتقع الإجابة بما يحدِّدها، ومن هنا كان التخصيص بها أضعف درجة من الأبواب السابقة.

ولذا لستُ أستطيعُ تحديد أيّ هذه الأنواع أشد تخصيصًا من صاحبه، إذ يتوقّف ذلك على السياق التي وردت فيه، ولعلّي أستطيع القول بأنّها جميعًا متساوية في نسبة تخصيصها، بصورة عامّة، دون النظر إلى سياق معيّن.

وبالنظر إلى الأمثلة الآتية:

- ضربَ زيدٌ عمرًا.
- ضربَ زيدٌ عمرًا مُهملًا.
- ضربَ زيدٌ عمرًا تأديبًا له.
- ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة.
- ضربَ زيدٌ عمرًا أمام المنزل.

نجد أنّ كل مُخصِّص من المخصصات السابقة قام بدوره في تخصيص جهة من جهات الحدث، وأُمثِّل ذلك بالمخطط الآتي الذي يمثل (مخطط ما يتضمنه الحدث):

المخطط السابق يمثل قولنا:

ضربَ زيدٌ عمرًا، مهملًا، يومَ الجمعةِ، أمامَ المنزلِ، تأديبًا له [1].

وقد حاز الحدثُ على تحديدِ أغلبِ جهاتِهِ، كل جهة بمخصِّص مناسبٍ له، وحال عدم ذكر أيٍّ من هذه المخصِّصات فإنّ الحدث يبقى عامًّا فيما لم يُحدّد. وأمثل ذلك بالمخطط الآتي:

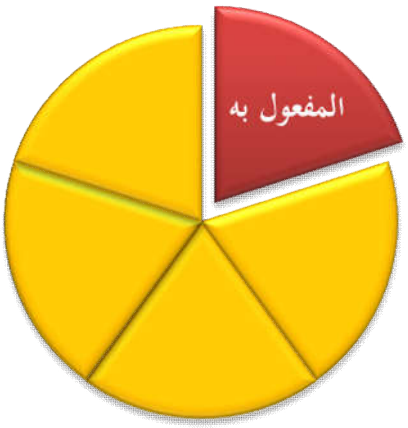


المخطط أعلاه يمثل قولنا: (ضربَ زيدٌ عمرًا)، وهذا يدلّ على أنّ عددًا من الجهات يمكن تخصيصها، غير أنّ السياق لم يستدعِ ذلك فتجاهلها المتحدث.

وأضعف درجات التخصيص هو المستثنى - بحسب الأوجه التي بينت وقوع تخصيص الحدث فيها - وذلك لأنّ الشيوع في الحدث الذي خصَّصه المستثنى لم يكن كعموم الأصناف السابقة، فقولنا مثلًا: جاء الطلابُ إلا زيدًا، فـ (زيدًا) لم تقلّل شيوع الحدث بشكل مطلق، بل أخرجت واحدًا ممن وقع عليه الحدث، فقيّد الحدث تقييدًا ضعيفًا، مقارنة بغيره من الأنواع.

(١) استفدت هذا المثال – مع تغيير يسير فيه - من عبد القاهر الجرجاني في **دلائل الإعجاز**: ٤١٣، حيث مثَّل على ما تفيده المفاعيل من وجوه التعلّق التي بين الفعل وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلّق، ونص مثاله: « ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ ضربًا شديدًا تأديبًا له ».

وإذا نظرنا في أنواع المستثنى مما يقع فيه تخصيص الحدث، فإن ترتيب المخصّصات فيه سيكون على النحو الآتي :

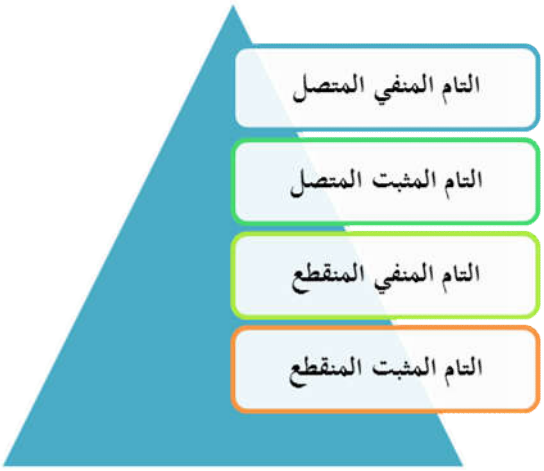


المخطط السابق يبيّن قوّة التخصيص وأثره في التركيب، وأعلى الهرم يمثل الأكثر تخصيصًا، وأدنى الهرم يمثل الأضعف تخصيصًا، وقد استخلصت النتيجة السابقة من خلال مقارنتي بالأمثلة الآتية:

- ما جاء الطلابُ إلا زيدًا.
- جاء الطلابُ إلا زيدًا.
- ما جاء الطلاب إلا أستاذًا.
- جاء الطلاب إلا أستاذًا.

فالمتأمل في سياقات الأمثلة السابقة يجد أن تركيب الاستثناء المنقطع أقل الأساليب تخصيصًا حيث كان الإخراج فيه من غير جنس المخرَج منهم، فـ (الأستاذ) في المثالين الأخيرين ليسا من جنس الطلاب، ولذا فإن التخصيص يكاد ينعدم، لكون (الأستاذ) ليس من جنس (الطلاب)، على أنه قد خُصِّص بحكم لكنه ليس لأفراد جنسه.

أما الاستثناء المتصل فالتخصيص واضح فيهما، إذ المستثنى (زيد) من جنس

(الطلاب)، ولذا فقد تحقق تخصيصه بحكمٍ ليس داخلًا في ذلك أفراد جنسهم.

أمّا في باب المفعول فيه فظرف المكان أكثر تخصيصًا من ظرف الزمان؛ لأنّ الفعل يتضمن بصيغته زمنًا، بينما لا تتضمن الصيغة أي إشارة للمكان، فإذا قُلنا: (أتيتكَ أمسِ) فإنّ الفعل بصيغته يدلّ على أنّ الإتيان كان في الماضي، فجاء ظرف الزمان ليحدد المدة الزمنية التي حصل بها الإتيان بدقّة.

كما أنّ الظرف المؤسّس أكثر تخصيصًا من الظرف المؤكّد، ومثله الحال، فالحال المؤسّسة أكثر تخصيصًا من الحال المؤكّدة؛ لأنّ المؤكّدة فيهما لا يفيدان معنًى جديدًا لا يُفهم من الحدث بخلاف المؤسسة.

وإذا قارنا بعض أساليب الظرف بأخرى، نجد أنّ بعضها أكثر تخصيصًا من الأخرى؛ لعلاقات سياقية، فمثلًا: (جلستُ فوق الكرسي) أكثر تخصيصًا من نحو: (جلست خلفَ زيد) ؛ وذلك لشدّة التحديد في الأولى، ولوجود عموم ما في الثانية ؛ إذ (الخلف) يقع على جميع ما يقابل ظهر زيدٍ.

هذا الأصل في هذه التراكيب، وهذا لا يمنع أن يطغى قسم على آخر في سياق معيّن، وبخاصة في القرآن الكريم، المُعجز بأسلوبه وبيانه.

وكلّما زادت المخُصّصات للحدث زاد الحدث تخصيصًا، بيانًا أو تحديدًا أو إخراجًا. وقد نظم الحريري اجتماع خمسة مفاعيل لحدث واحد في بيتين فقال [1]:

يـا جِيـرةً قد أوحشُوا لمّا نَـأَوا ... بَصَري ونَفْسي دائمًا والمِسمَعا
كرَّرتُ تَكْرارًا هواكُم سَحْرةً ... وسَطَ الدِّيـار مَحبَّةً والأَدْمُعـا

فالحدث (التكرار)، و(تكرارًا) مفعول مطلقٌ، (هواكم) مفعول به، (سَحرة) ظرف زمان، (وسط) ظرف مكان، (محبَّة) مفعول له، (الأدمُعا) مفعول معه.

ومثل هذا يُعد من أشدّ التخصيص للحدث.

## المبحث الخامس: تعدد المخصِّصات:

(١) الصايغ، محمد: **اللمحة في شرح الملحة** ١: ٣٤٨.

مرّ آنفاً كثيرٌ من الوظائف المتعلِّقة بتعدد المخصِّصات مما يُغني عن إعادته هنا، وعرضت هنا عددًا من الشواهد القرآنية التي ورد فيها تعدد المخصِّصات لحدث واحدٍ في السياق القرآني؛ إذ كثيرًا ما يستدعي السياقُ إلى مزيدٍ من البيان والتحديد للحدث، فتتعدد المخصِّصات، إذ الغرض الأساسيّ من زيادة المخصصات هي زيادة تحديد الحدث أو بيانه في الجملة، أو هما معًا.

وإذا نظرنا في تعدّد المخصّصات في القرآن الكريم وجدنا أن ورودها على جهتين، الأولى: من حيث العدد، والثانية: من حيث النوع، فمن حيث العدد يأتي مخصصين فأكثر لحدث واحد، ومن حيث النوع فقد تكون المخصِّصات من بابٍ واحدٍ، وقد تكون من بابين فأكثر. وشواهد ذلك على النحو الآتي:

**١ – اجتماع مخصِّصين من باب واحد.**

مثاله قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [ الأعراف: ٩٧ – ٩٨ ].

خُصّص حدث الإتيان بحالين، فالحالان في الآية الأولى (بياتًا، وهم نائمون)، والحالان في الآية الثانية (ضحى، وهم يلعبون).

وأجاز النحويون في (بياتًا، ضحى) أن يكونا ظرفين [١]، فيكون التخصيص في اجتماع مخصصين من بابين مختلفين.

**٢ – اجتماع أكثر من مخصِّصين من باب واحدٍ:**

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ ﴾ [ البقرة: ٢٧٣ ].

خُصّص حدثُ الإحصار بأربعة أحوالٍ جاءت جملة، وصاحب الحال هو

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد: **البحر المحيط** ٤: ٣٥٠ – ٣٥١.

(الفقراء)، والحال الأولى: (لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ)، والحال الثانية: (يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ)، والحال الثالثة: (تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ)، والحال الرابعة: (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا). وبهذه الأحوال الأربعة اكتملت صورة التخصيص للحدث بتحديد هيئة المُنفق عليهم (١).

**٣ – اجتماع مخصِّصين من بابين :**

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [ آل عمران: ٨٥].

خُصّص الحدث في (يبتغ) بمفعول به وتمييز، فالمفعول به (غيرَ)، والتمييز (دينًا). وقيل:
(غير) حال لتقدّمها، و(دينًا) مفعول به لـ (يبتغِ) (٢).

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ [ الحج: ٥٨ ].

خُصِّص الحدث في (يرزق) بمخصِّصين، المفعول به: وهو الضمير الهاء في (يرزقنَّهم)، والمفعول المطلق الموصوف المبيّن لنوع الحدث وهو (رزقًا) (٣).

**٤ – اجتماع ثلاثة مخصِّصات من بابين:**

ومثالُه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [ البقرة: ٢٢٤ ].

خُصّص الحدث في (تجعل) بثلاثة مفاعيل، اثنين مفعول به، وواحد لأجلِهِ، فالمفعولان (الله) و(عرضةً)، والمفعول لأجله (أن تبروا)، والمعنى: لا تجعلوا الله معرضًا لأيمانكم إرادة أنْ تبروا وتتقوا وتصلحوا (٤).

**٥ – اجتماع ثلاثة مخصِّصات من ثلاثة أبواب:**

(١) الألوسي، محمود شكري: **روح المعاني**، ٣: ٤٦ – ٤٧، بيروت: دار الإحياء التراث العربي.
(٢) الألوسي، محمود: **روح المعاني** ٣: ٢١٥.
(٣)السمين الحلبي، أحمد: **الدر المصون** ٨: ٢٩٦.
(٤) الزمخشري، محمود: **الكشاف** ١: ٤٣٦ – ٤٣٧، وابن عاشور، محمد: **التحرير والتنوير** ٢: ٣٧٦.

ومثالُه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ﴾ [ النِّساء: ٦ ].

خُصّص الحدث في (تأكل) بثلاثة مخصّصات مفعول به وحال ومفعول لأجله، فالمفعول به هاء الضمير، والحال (إسرافًا) أي: مُسرفين، والمفعول لأجله المصدر المؤوّل (أن يكبروا)، والمعنى: ولا تأكلوا مال اليتيم، مسرفين ومتعجلين مخافة أن يكبروا.

وجوز بعضهم أن يكون (إسرافًا) نائب مفعول مطلق، و(أن يكبروا) مفعول به لـ (بدارًا)، فيكون في الجملة مخصِّصين فقط، وهما المفعول به والمفعول المطلق [1].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ ص: ١٨ - ١٩ ].

خُصّص الحدث في (سخَّر) بثلاثة مخصّصات مفعول به ومفعول فيه وحال، فالمفعول به (الجبالَ)، والمفعول فيه ظرف المكان (معه)، والحال جملة (يُسبِّحن) [2].

❁❁❁❁❁

(١) النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن** ١: ٣١١، والعكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن** ١: ٣٣٢، وابن عاشور، محمد: **التحرير والتنوير** ٤: ٢٤٤.

(٢) الألوسي، محمود: **روح المعاني** ٢٣: ١٧٤.

# الخاتمة

بعد هذا العرض للوظيفة التخصيصيّة أخلص إلى جملة من الأمور، وهي على النحو الآتي:

- التَّخْصِيص ضد التعميم، وهو التفرّد بالشَّيء مما لا تُشاركه فيه الجُمْلةُ، والمخصِّص اسم فاعل لـ (خصَّص) من المصدر (التخصيص)، وقد ورد معنى التخصيص عند علماء الأصول والنحو والبلاغة، وورد عندهم مصطلحات مشابهة لذلك، من نحو: الخاص، والخصوص، والاختصاص، والخصوصية، والتقييد، والمقيد، والانفراد.

- أما الأصوليون فقد عقدوا في كتبهم بابًا عن الخاص والخُصوص وتخصيص الأدلة، وعرفوا لفظ الخاص بتعاريف مختلفة وجميعها تندرج تحت اعتبارين، الأول: اعتبار الوحدة وقطع الاشتراك، والثاني: اعتبار الخصوصيّة بالنسبة إلى ما هو أهم منه. والخُصوص عندهم كون اللفظ متناولًا لبعضِ ما يَصْلُحُ له لا لجميعه. وأما التخصيص فقد عرّفوه بتعاريف تدور حول إخراج الأمر من حكم عام إلى حكم آخر، بدليل متصل أو منفصل.

- وأما النحويون فلم يعقدوا بابًا مستقلًا لـ (التخصيص، أو الخاص، أو الخصوص)، وعقدوا بابًا سمّوه (باب الاختصاص)، وقد ورد مصطلح (التخصيص) في أثناء الأبواب النحوية، وكانوا يَعْنون به: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، ومن أوائل من وَرَد عنده مصطلح (التخصيص) هو سيبويه وابن جني، وأكثر وروده في باب الإضافة، وباب الصفة.

- وكذا البلاغيون لم يَعْقدُوا للتخصيص بابًا مستقلًا لتوضيح معناه ووظيفته في الجملة، بل ورد (التخصيص) عندهم في أثناء الأبواب البلاغيّة ؛ إذ ورد في بابُ أحوال المسند إليه والمسند، وكانت معانيه تدور حول التعيين، والحصر، والتقييد.

- أما التخصيص في نظرية القرائن فهو إحدى القرائن المعنويّة، وهي قرينة سياقية كُبرى يتفرع عنها قرائن معنويّة أخصّ منها، وهي على النحو الآتي: التعدية، والغائية، والمعيّة، والظرفيّة، والتحديد والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والمخالفة.

- سُمِّيت قرينة التخصيص بذلك لما لوحِظ من أنّ كلّ ما تفرع عنها من القرائن

المعنويّة قيود على علاقة الإسناد، فكل واحد منها يُعبر عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الوصف، وهذا مدار بحثي كله.

- المخصَّص من أجزاء الجملة أنواع: النوع الأول: الحدث الذي يتضمنه الفعل أو ما يقوم مقامه، وهذا النوع يُتصوّر في الأبواب النحوية الآتية: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى التالي لجملة فعليّة، والحال، وتمييز النسبة التالي لجملة فعليّة. والنوع الثاني: أحد طرفي الإسناد، وهذا يُتصوّر في الأبواب النحوية الآتية: الفعل بأنواعه، والفاعل ونائبه، والمبتدأ، والخبر. والنوع الثالث: اسم مفرد، غير مرتبط بحدث أو زمن، وهذا يُتصوّر في الأبواب النحوية الآتية: المضاف إليه، والتوابع من صفة وبدل وتوكيد وعطف نسق وعطف بيان، وتمييز المفرد.

- تبين لي من دراسة المخصصات أنها تشترك جميعًا بإفادتها تقييد الحدث بشيء مُتفرّد لا تُشاركُهُ فيه غيرُه، ووجود المُخصِّص في الجملة يجعلها مجافيةً للتعميم، ومقيّدة ضمن ما يقع تحتها من كلام.

- إنَّ كلَّ بابٍ من الأبواب التي تُفيد التخصيص « يُعَبِّرُ كل منها عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يُشير إليه الفعل » ؛ فالحدث يتطلّب أمورًا كثيرة إما ألا تذكر فيكون الكلام عامًّا، أو يُنصّ على واحدٍ منها فأكثر في الجملة ليكون الكلام مخصَّصًا بأحد ما يتطلبه الحدث.

- يدور التخصيص حول ثلاثة معانٍ: البيان والتحديد والإخراج، فالبيان يكون فيما غَمُض وأُبْهم، والتحديد يكون فيما عُرِف بشكل عامٍّ مع الجهل بحدوده، أما الإخراج فهو ما عُرفت حدوده مع استبعاد بعض أفراده من الحدث.

- فالبيان يكون في ثلاثة أبواب: المفعول المطلق (المبيّن للنوع والمبين للعدد)، وهو يبين نوع الحدث أو عدد مرات وقوعه، ويكون في المفعول معه، فهو يبين معية فاعل الحدث، وفي التمييز، وهو يبين إبهام الحدث.

- والتحديد يكون في المفعول به، والاختصاص، والإغراء، والتحذير فهي تحدد مَنْ وقع عليه الحدث، ويكون في المفعول لأجله ؛ إذ يحدد علّة وقوع الحدث، ويكون في ظرفي الزمان والمكان ؛ إذ يحددان زمان وقوع الحدث أو مكانه، ويكون في الحال ؛ حيث يحدد هيئة وقوع الحدث.

- والإخراج يكون في باب واحدٍ وهو المستثنى، إذ يخرج بعض ما تعلّق به الحدث.
- يخرج عن تخصيص الحدث من الأبواب المخصِّصة المفعول المطلّق المؤكد لعامله، وتمييز المفرد، وبعضٌ من صور المستثنى.
- ولا يدخل الجار والمجرور ضمن المخصصات، إذ هو يفيد (النِّسبة)، والنِّسبة قيدٌ عامٌّ على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبيّة، إذ الفرق واضح بين التقييد بالتخصيص والتقييد بالنسبة، فالتخصيص تضييقٌ والنِّسبة إلحاقٌ، والعلاقة في حرف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث المستفاد من الفعل وبين الاسم التالي لحرف الجر.
- تتفاوت درجات التخصيص من حيث القوّة والضعف بين الأبواب المخصصة، كما يقع التفاوت أيضًا بين أنواع الباب الواحد، والأشدُّ تخصيصًا هو الذي يكون مُخصِّصًا للأكثر شيوعًا وعمومًا، فأقواها التمييز وأضعفها المستثنى، والباقي بينهما. هذا الأصل في هذه التراكيب، وهذا لا يمنع أن يطغى قسم على آخر في سياق معيّن، وبخاصة في القرآن الكريم، المُعجز بأسلوبه وبيانه، وكلّما زادت المخُصّصات للحدث زاد الحدث تخصيصًا وبيانًا وتحديدًا.
- وردت المخصصات في القرآن الكريم إما مفردة وإما متعددة، والمتعددة تكون باجتماع مخصصين من باب واحد أو بابين، أو باجتماع ثلاثة مخصصات من باب واحد أو أكثر، أو باجتماع أربعة مخصصات من باب واحد أو أكثر.

**والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله**
**وعلى آله وصحبه وسلّم.**

## المراجـــع:


- الأزهري، خالد بن عبد الله: **التصريح بمضمون التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢١هـ.
- الأزهري، محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط الثانية، ١٩٩٦م.
- استيتيّة، سمير شريف: **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**، إربد: عالم الكتب الحديث، ط الأولى، ٢٠٠٥م.
- الألوسي، محمود شكري: **روح المعاني**، بيروت: دار الإحياء التراث العربي، د.ت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية، ط الرابعة، ١٩٦١ م.
- بسندي، خالد عبد الكريم:
  - **دراسات في المصطلح اللغوي**. الرياض: جامعة الملك سعود، ط الأولى، ١٤٣٢هـ.
  - **نظرية القرائن في التحليل اللغوي**، مجلة اتحاد الجامعات العربيّة للآداب، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- بودرع، عبد الرحمن: **الأسس المعرفيّة للغويات العربية**، عمّان: دار ورد الأردنية، ط الأولى، ٢٠١٣م.
- بوصبيعات، أحمد: **الفروق الوظيفية بين أبواب التخصيص**، رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الجزائر عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن:
  - **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود شاكر، القاهرة: الخانجي، ط الخامسة، ٢٠٠٤م.
  - **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة

الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.
- الجرجاني، علي بن محمد: **التعريفات**، تحقيق محمد المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة، ط الأولى، ٢٠٠٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان :
  - **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى، ط الثانية، د.ت.
  - **سر صناعة الإعراب**، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
  - **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الأردن: دار الأمل، ط الأولى، ١٩٨٨م.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: **الصحاح**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤م.
- حسوني، المصطفى. **بنية الجملة في العربية: دراسة مقارنة**. الدار البيضاء: دار توبقال، ط الأولى، ٢٠١٤م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف:
  - **ارتشاف الضرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة: المدني، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
  - **البحر المحيط**، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٣هـ.
- خليل، محمد محمود عوض الله: **أثر الدراسة النحوية في دلالة التخصيص المتصل عند الأصوليين**، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٥ م.
- الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس**، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الزمخشري، محمود بن عمر:
  - **أساس البلاغة**، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٩هـ.
  - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل**، تحقيق عادل عبد

الموجود وعلي معوض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.
- **المفصل،** بيروت: دار الجيل، الثانية، د.ت.

- السعدي، شكري: **مقولة الحدث الدلاليّة في التفكير اللغوي**: بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية، بيروت: الكتاب الجديد، ط الأولى، ٢٠١٣م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: **الدر المصون،** أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: **نتائج الفكر**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٢هـ.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب،** تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: الخانجي، ط الثانية، ١٤٠٢هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
- الصايغ، محمد بن الحسن: **اللمحة في شرح الملحة،** تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- الصعيدي، عبد المتعال: **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة،** القاهرة: مكتبة الآداب، ط نهاية القرن، ١٤٢٠ هـ.
- ابن عاشور، محمد بن الطاهر: **التحرير والتنوير،** تونس: الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة،** القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣م.
- العجمي، فالح بن شبيب: **أسس العربية الفُصحى،** الرياض: مطابع التقنية، ط الأولى، ٢٠٠١م.
- عضيمة، محمد عبد الخالق: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم،** القاهرة: دار الحديث، د.ت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
  - **التبيان في إعراب القرآن،** بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
  - **اللباب في علل البناء والإعراب،** تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله

نبهان، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط الأولى، ١٤١٦هـ.

- ابن فارس، أحمد: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، القاهرة: المكتبة السلفيّة، ط الأولى، ١٣٢٨هـ.
  - **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- الفيروزابادي، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، مصر: الأميرية، ط الثالثة، ١٣٠١هـ.
- القزويني، محمد بن عبد الرحمن: **الإيضاح في علوم البلاغة**، اعتنى به إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٤هـ.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: **الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: الرسالة، ط الثانية، ١٤١٩هـ
- المتوكل، أحمد: **التركيبيات الوظيفيّة قضايا ومقاربات**، الرباط: الكرامة، ط الأولى، ١٤٢٦هـ.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **المعجم الوسيط**. مصر: ط الرابعة، ١٤٢٥هـ.
- المعيوف، علي بن معيوف. **المركب الاسمي في كتاب سيبويه**، الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.
- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة: **البلاغة العربية**، دمشق: دار القلم، ط الأولى، ١٤١٦ هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف :
  - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
  - **مغني اللبيب**، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية (٢١)، ط الأولى، ١٤٢١هـ.
- الهليل، عبد الرحمن: **الأغراض والمقاصد في النحو العربي عند سيبويه وعبد القاهر والرضي**، رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلاميّة، عام ١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ.

- الوراق، محمد بن عبد الله: **علل النحو**، تحقيق محمود جاسم الدرويش، الرياض: الرشد، ط الأولى، ١٤٢٠هـ.
- يعقوب، إميل: **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، بيروت: دار العلم للملايين، ط الأولى، ١٩٨٧م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش: **شرح المفصل**، مصر: المنيرية، د.ت.

# References:


- al'azhari, khalid bin eabd allah: altasrih bimadmun altawdihi, tahqiq muhamad basil euyun alsuwd, bayrut: dar alkutub aleilmiati, t al'uwlaa, 1421hi.
- al'azhari, muhamad bin 'ahmadu: tahdhib allughati, tahqiq eabd alsalam harun, masr: aldaar almisriat liltaalif waltarjamati, da.t.
- al'ustirabadhi, radi aldiyn muhamad bin alhasan: sharh alradii ealaa alkafiati, tahqiq yusif hasan eumr, binghazi: manshurat jamieat qarywns, t althaaniati, 1996m.
- astytyt, samir sharif: allisaniaat almajal walwazifat walmunhaji, 'iirbidi: ealim alkutub alhadithi, t al'uwlaa, 2005m.
- alalusi, mahmud shakri: ruh almaeani, bayrut: dar al'iihya' alturath alearabii, da.t.
- al'anbari, 'abu albarakat eabd alrahman bin muhamad: al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn, tahqiqu: muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid, masr: almaktabat altijariati, t alraabieati, 1961 m.
- bsindi, khalid eabd alkrim:
  - dirasat fi almustalah alllghwy. alrayad: jamieat almalik saeud, t al'uwlaa, 1432hi.
  - nazariat alqarayin fi altahlil alllghwy, majalat atihad aljamieat alerbyt liladab, almujalad alraabieu, aleadad althaani, 1428h - 2007m.

- budirea, eabd alrahman: al'usus almerfyt lilghawiaat alearabiati, emman: dar ward al'urduniati, t al'uwlaa, 2013m.
- busabieati, 'ahmadu: alfuruq alwazifiat bayn 'abwab altakhsisi, risalat majistir nuqishat fi jamieat aljazayir eam 2003-2004m.
- aljirjani, eabd alqahir bin eabd alrahman:
  - dalayil al'iiejazi, tahqiq mahmud shakiri, alqahirat: alkhanji, t alkhamisat, 2004m.
  - almuqtasid fi sharh al'iidahi, tahqiq kazim bahr almarjani, baghdad: wazarat althaqafat wal'iielami, 1982m.
- aljirjani, eali bin muhamad: altaerifati, tahqiq muhamad alminshawi, alqahirata: dar alfadilati, t al'uwlaa, 2004m.
- abin jini, 'abu alfath euthman :
  - alkhasayisi, tahqiq muhamad ealiin alnajar, bayrut: dar alhudaa, t althaaniati, da.t.
  - sr sinaeat al'iierabi, tahqiq du. hasan hindawi, dimashqa: dar alqalami, t al'uwlaa, 1405hi.
  - allamae fi alearabiati, tahqiqu: fayiz faris, al'urduni: dar al'amla, t al'uwlaa, 1988m.
- aljawhari, 'iismaeil bin hmmad: alsahahi, tahqiq 'ahmad eabd alghafur eatar, bayrut: dar aleilm lilmalayini, t althaalithati, 1414 hi.
- hasani, tamamu: allughat alearabiat maenaha wamabnaha, almaghribi: dar althaqafati, 1994m.

- hasuni, almustafaa. binyat aljumlat fi alearabiati: dirasat muqaranati. aldaar albayda'i: dar tubaqal, t al'uwlaa, 2014m.
- 'abu hayaan al'andalsi, muhamad bin yusif:
  - artishaf aldarb , tahqiq rajab euthman muhamadu, alqahirati: almadnii, t al'uwlaa, 1418hi.
  - albahr almuhayti, tahqiq eadil eabd almawjud waeali mueawad, bayrut: dar alkutub aleilmiati, t al'uwlaa, 1413hi.
- khalil, muhamad mahmud eawad allah: 'athar aldirasat alnahwiat fi dalalat altakhsis almutasil eind al'usuliiyna, aljamieat al'iislamiat bighazati, 2005 mi.
- alzbidi, muhamad murtadaa: taj alearus, tahqiq du. eabd alsabur shahin, alkuayt: almajlis alwataniu lilthaqafat walfunun waladab, t al'uwlaa, 1422hi.
- alzamakhshari, mahmud bin eumri:
  - 'asas albalaghati, tahqiq muhamad basil euyun alsuwd, bayrut: dar alkutub aleilmiati, t al'uwlaa, 1419hi.
  - alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzil waeuyun al'aqawili, tahqiq eadil eabd almawjud waeali mueawad, alriyad: maktabat aleibikan, t al'uwlaa, 1428hi.
  - almufasali, bayrut: dar aljil, althaaniatu, da.t.
- alsaedi, shukri: maqulat alhadath aldlalyt fi altafkir alllghwy: bahath fi al'usus aldalaliat lilbinaa alnahwiat, bayrut: alkutaab aljadid, t al'uwlaa, 2013m.
- alsamin alhalbi, 'ahmad bin yusif: aldir almasawani, 'ahmad muhamad alkharati, dimashqa: dar alqalami.

- alshili, 'abu alqasim eabd alrahman bin eabd allah: natayij alfikri. tahqiqu: eadil 'ahmad eabd almawjud, waeali muhamad mewwad, bayrut: dar alkutub aleilmiati, t al'uwlaa, 1412hi.
- sibwyhi, eamru bin euthman: alkitabi, tahqiq eabd alsalam harun, alqahirati: alkhanji, t althaaniati, 1402h.
- alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr: hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, tahqiq 'ahmad shams aldiyn, bayrut: dar alkutub aleilmiati, t al'uwlaa, 1418hi.
- alsaayghi, muhamad bin alhasan: allamhat fi sharh almulihati, tahqiq 'iibrahim bin salim alsaaeidi, almadinat almunawarati: aljamieat al'iislamiatu, t al'uwlaa, 1424 hi.
- alsaeidii, eabd almutaeal: bughyat al'iidah litalkhis almiftah fi eulum albalaghati, alqahirati: maktabat aladab, t nihayat alqaran, 1420 hu.
- abin eashur, muhamad bin altaahir: altahrir waltanwir, tunis: aldaar altuwnusiat, 1984m.
- eabd allatifi, muhamad hamasati: bina' aljumlat alerbyt, alqahirat: dar ghirib, 2003m.
- aleajami, falh bin shabibi: 'asas alearabiat alfusha, alrayad: matabie altiqniati, t al'uwlaa, 2001m.
- eadimatun, muhamad eabd alkhaliqi: dirasat li'uslub alquran alkarim, alqahirata: dar alhadithi, da.t.
- aleakbiri, 'abu albaqa' eabd allh bin alhusayn:
  - altibyan fi 'iierab alqurani, bayrut: dar alkutub aleilmiati, da.t.

o allbab fi eilal albina' wal'iierabi, tahqiq ghazi mukhtar tulaymat waeabd al'iilah nabhan, bayrut: dar alfikr almueasiri, t al'uwlaa, 1416hi.
– abin fars, 'ahmadu: alsaahibi fi fiqh allughat wasunan alearab fi kalamiha, alqahirat: almaktabat alslfyt, t al'uwlaa, 1328hi.
o maqayis allughati, tahqiq eabd alsalam muhamad harun, birut: dar alfikri, 1399hi.
– alfiruzabadi, muhamad bin yaequba: alqamus almuhayti, masr: al'amiriatu, t althaalithati, 1301hi.
– alqazwini, muhamad bin eabd alrahmana: al'iidah fi eulum albalaghati, aetanaa bih 'iibrahim shams aldiyn, bayrut: dar alkutub aleilmiati, t al'uwlaa, 1424hi.
– alkufwi, 'abu albaqa' 'ayuwb bin musaa: alkilyati, tahqiq eadnan darwish wamuhamad almasri, bayrut: alrisalatu, t althaaniati, 1419h
– almutuakila, 'ahmadu: altarkibiaat alwzyfyt qadaya wamuqarabati, alribati: alkaramati, t al'uwlaa, 1426hi.
– majmae allughat alearabiat bialqahirati: almuejam alwasiti. masr: t alraabieati, 1425hi.
– almaeyufa, eali bin maeyuf. almurakab aliasmiu fi kitab sibwyhi, alrayad: markaz almalik faysal lildirasat wal'abhathi, t al'uwlaa, 1428hi.
– almaydani, eabd alrahman hasan habankati: albalaghat alearabiatu, dimashqa: dar alqalami, t al'uwlaa, 1416 hi.

- alnahas, 'abu jaefar 'ahmad bin muhamad: 'iierab alqurani, tahqiq zuhayr ghazi zahid, ealim alkutub, t althaaniati, 1405h.
- abin hisham, eabd allh bin yusuf :
  - 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat aibn malk, aietanaa bih muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid, bayrut: almaktabat aleasriat , da.t.
  - mighni alllbib, tahqiq eabd allatif alkhatib, alkuaytu: almajlis alwataniu lilthaqafat walfunun waladab, alsilsilat alturathia (21), t al'uwlaa, 1421h.
- alhilil, eabd alrahman: al'aghrad walmaqasid fi alnahw alearabii eind sibwih waeabd alqahir walradi, risalat dukturah nuqishat fi jamieat al'iimam muhamad bn sueud al'islamyt, eam 1428- 1429hi.
- alwraqi, muhamad bin eabd allah: ealal alnuhuw, tahqiq mahmud jasim aldarwish, alrayad: alrishdi, t al'uwlaa, 1420hi.
- yequba, 'iimil: qamus almustalahat allughawiat wal'adabiati, bayrut: dar aleilm lilmalayini, t al'uwlaa, 1987m.
- abn yaeish, muafaq aldiyn yaeish: sharh almufasali, masira: almuniriati, da.t.